



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير



مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: إدارة المشاريع

تقييم تجربة الجزائر في دعم الاستثمار

-دراسة حالة-

ولاية سعيدة

-الأستاذ المشرف:-

أ.د. معاريف محمد.

-من إعداد الطالبة:-

معروف عباسية.

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا

مشرفا ومقررا.

ممتحنا

الأستاذ: د. بن حميدة محمد

الأستاذ: د. معاريف محمد

الأستاذ : حماوي توفيق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشكر

أولا وقبل كل شيء أشكر الله العليّ القدير على ما أتاني من فضل وعلى توفيقه لي في إتمام هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتور المشرف " معاريض محمد " على توجيهاته لي.

وأقدم شكرا خاصا إلى كل أساتذة كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير الذين لم يخلوا

علي يوما بتوجيهاتهم ومساعدتهم لي في إنجاز هذه المذكرة.

كما أشكر كثيرا كلا من " مدير " وكالة تسيير القرض المصغر لولاية سعيدة على تعاونه معي، و " السيدة

مديرة " وكالة دعم وتشغيل الشباب والعاملين بهاته الوكالتين.

وأخيرا أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني على إنجاز هذا البحث على مستوى البنوك

و القطاعات على مستوى الولاية.

مباشرة

الإهداء

أهدي عملي المتواضع إلى أحر إنسانة على قلبي و أغلى ما أملك في هذه الدنيا
و إلى من تحملتني كثيرا و تعبت من أجل راحتي أمي الغالية و الحبيبة التي لولاها لما
وصلت إلى هذه المرحلة و أطلب من الله عز و جل أن يعطيها دوام الصحة
و العافية و طول العمر.
إلى أبي أطل الله في عمره.
إلى إخوتي و أخص بالذكر أخي كمال الذي ساعدني كثيرا في إنجاز هذا العمل.
إلى أخواتي فيروز، رحمة و فاطمة .
إلى كل عمال قطاع التكوين المهني بولاية سعيدة خاصة الأخ الأستاذ قادي و زملاء
الدراسة.
إلى كل من هدى لي يد العون من قريب و من بعيد.
إلى كل من يحبني ...

عبدالمعطي

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات:

I.....	قائمة المحتويات
V.....	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال
VII	قائمة الاختصارات و الرموز
أ-هـ	مقدمة عامة
1	الفصل الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار
1	مقدمة
2	المبحث الأول : ماهية الاستثمار.
2	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وأهميته
5	المطلب الثاني : محددات الاستثمار و أهدافه
8	المطلب الثالث :أنواع الاستثمار وأدواته
14	المبحث الثاني: مفاهيم حول المشاريع الاستثمارية
14	المطلب الأول: مفهوم وخصائص المشروع استثماري
15	المطلب الثاني : أهداف المشاريع الاستثمارية
16	المطلب الثالث : أنواع المشاريع الاستثمارية
18	خاتمة الفصل
19	الفصل الثاني: آليات الدعم للمشاريع الاستثمارية
20	مقدمة الفصل
21	المبحث الأول : ماهية أجهزة دعم المشاريع الاستثمارية
21	المطلب الأول :تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
26	المطلب الثاني:تقديم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

27	المطلب الثالث: تقديم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC
31	المبحث الثاني :آليات التمويل و الحوافز الممنوحة للمشاريع من قبل اجهزة ANSEJ ANGEM CNAC ..
31	المطلب الأول : آليات التمويل و الحوافز الممنوحة للمؤسسة المصغرة المنشأة في إطار "ANSEJ"
41	المطلب الثاني :آليات التمويل و الحوافز الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
42	المطلب الثالث :آليات التمويل و الحوافز الممنوحة للمشاريع في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
44	الفصل الثالث: الفصل التطبيقي
45	مقدمة
46	المبحث الأول : أجهزة الدولة في دعم الاستثمار
62	المبحث الثاني: أثر الاستثمارات على التنمية بولاية سعيدة
67	خاتمة الفصل
68	الخاتمة العامة
72	قائمة المراجع
	الملخص

قائمة الجداول:

- الجدول رقم (01): المستوى الأول من التمويل الثنائي على مستوى ANSEJ..... 35
- الجدول رقم (02): المستوى الثاني من التمويل الثنائي على مستوى ANSEJ..... 35
- الجدول رقم (03): المستوى الأول من التمويل الثلاثي على مستوى ANSEJ..... 36
- الجدول رقم (04): المستوى الثاني من التمويل الثلاثي على مستوى ANSEJ..... 36
- الجدول رقم (05): الإعانات المالية حسب طبيعة موقع النشاط..... 38
- الجدول رقم (08): توزيع المشاريع الممولة حسب القطاعات على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM من 2010 إلى 2014..... 50
- الجدول (09): يوضح الإحصائيات الإجمالية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM..... 51
- الجدول (11): يوضح توزيع المشاريع الممولة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة فرع ولاية سعيدة..... 53
- الجدول (12): حجم القروض غير المسددة في الفترة 2009 _ 2014..... 53
- الجدول (13): توزيع المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب..... 54
- الجدول (14): حجم القروض غير المسددة في الفترة 2009 _ 2014..... 54
- الجدول (15): توزيع المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع ولاية سعيدة..... 55
- الجدول (16): حجم القروض غير المسددة في الفترة 2009 _ 2014..... 55
- الجدول (17): توزيع المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ)..... 56
- الجدول (18): توزيع المشاريع الممولة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (C.N.A.C)..... 57
- الجدول (19): في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (A.N.G.E.M)..... 58
- الجدول (20): توزيع المشاريع الممولة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة فرع سعيدة..... 59
- الجدول (21): توزيع المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)..... 60
- الجدول (22): توزيع المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ)..... 61
- الجدول (23): تجميع الحليب الطازج على مستوى ولاية سعيدة..... 63
- جدول (24): مقارنة الإحصائيات المقدمة من طرف الأجهزة الداعمة لقطاع البناء..... 64
- الجدول رقم (25): الحصيلة الإجمالية لنشاط الأجهزة الثلاثة..... 65
- جدول رقم (26): تطور نسبة البطالة من 2010-2014..... 66

قائمة الأشكال:

- 46 الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سعيدة
- 47 الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

قائمة الاختصارات و الرموز:

الاختصار	الدلالة
ANSEJ	الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب
ANGEM	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
CNAC	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

مقدمة

عامّة

نظرا للتحويلات الاقتصادية والسياسية التي يعرفها العالم وكذلك التطور التكنولوجي وانتشار ظاهرة العولمة وتزايد اهتمام الدول بقضايا التنمية الاقتصادية في مواجهة التخلف الاقتصادي بغية تحقيق التنمية، ركزت الدول على موضوع الاستثمار.

إن الاستثمار حقيقة حتمية تفرض نفسها في كل دول العالم فهو يلعب دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية باعتباره عاملا محددًا في النمو الاقتصادي وتطوير الإنتاجية، ويعتبر عنصرا ديناميكيا فعالا في الدخل القومي.

إن الجزائر باعتبارها دولة من دول العالم الثالث وإيمانًا منها بأن المشروع هو عصب المؤسسة الاقتصادية وعامل محدد لوجودها واستمراريتها، وبغرض تشجيع الاستثمار ودعمه من خلال مساعدة صغار المستثمرين في إنشاء مشاريعهم الخاصة التي توفر لهم ولغيرهم من الأفراد الذين سيعملون كأجراء في هذه الاستثمارات الجديدة، قامت الحكومة بوضع أجهزة عدة لهذا الشأن كالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، سنحاول تقييم النشاط الفعلي لهذه الأجهزة من خلال دراسة محصلة لنشاطها على مستوى ولاية سعيدة، من خلال الإجابة على التساؤل التالي:

1- الإشكالية:

- هل حققت هاته الأجهزة النتائج المرجوة من وراء قيام المشاريع الاستثمارية من خلال ولاية

سعيدة كنموذج للدراسة؟

إن هذه الإشكالية تدفعنا إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التي سوف نحاول الإجابة عليها من خلال

الدراسة، وهي كالتالي:

- ما هي أهمية الاستثمار في الجزائر؟

- ماهي مختلف الاجهزة التي رصدتها الدولة لدعم الاستثمار؟

- ماهي اهم المزايا التي تقدمها أجهزة دعم الاستثمار ؟

وبغرض الإجابة على مجمل هذه التساؤلات كانت الفرضيات التالية كخطوات مساعدة على ذلك:

2- الفرضيات:

- كل المشاريع التي تم تدعيمها عن طريق هاته الأجهزة تحققت.

- كل المشاريع التي تم خلقها كان لها اثر ايجابي على مؤشرات التنمية بولاية سعيدة

3- أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل أهم الأسباب التي جعلتنا نهتم إلى حد بعيد في اختيار هذا الموضوع إلى اعتبارات موضوعية واعتبارات ذاتية، حيث تتمثل الاعتبارات الموضوعية في :

- اعتبار موضوع الاستثمار من المواضيع الفعالة في وقتنا الراهن في ظل التحولات الاقتصادية.

- دور الاستثمار في تفعيل المؤسسات الاقتصادية.

- اعتبارات ذاتية:

- الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع باعتباره موضوع الساعة .

4- أهداف الدراسة:

- التحقق من الفرضيات الموضوعية.

- التطرق إلى مفاهيم عامة حول الاستثمار والمشاريع الاستثمارية.

- التعرف على مجهودات الدولة في دعم الاستثمار من خلال الأجهزة الداعمة للمشاريع الاستثمارية.

- إثراء المكتبة الجامعية بهذا الموضوع.

5- صعوبات البحث:

تمثلت أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث فيما يخص الجانب التطبيقي في صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات الدقيقة وعدم التجاوب التام لمديرة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC لولاية سعيدة، حيث أنها مسؤولة على أحد الأجهزة الداعمة للاستثمار موضوع بحثنا، مما اضطررنا للبحث عن مصادر أخرى للحصول على المعلومات الخاصة بهذا الجهاز.

6- منهج البحث وأدوات الدراسة:

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات المقترحة، اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم وطبيعة الموضوع، من خلال سردنا لمختلف المفاهيم والمصطلحات باستعمال التحليل من خلال تقييم إسهامات الهيئات الداعمة للمشاريع الاستثمارية بالاعتماد على الإحصائيات والمراجع المتاحة وكذا الدراسات الميدانية لهيئات الدعم.

7- تقسيمات الموضوع:

من أجل الوصول إلى هدفنا قمنا بتقسيم عملنا إلى ثلاثة فصول: اشتمل الفصل الأول على عموميات حول الاستثمار والمشروع الاستثماري أي قمنا بتعريف الاستثمار وتحديد أهميته ، محدداته وأهدافه ثم أنواعه وأدواته، بعد ذلك أوضحنا مفهوم المشروع الاستثماري وخصائصه وأهدافه ثم أنواعه.

أما الفصل الثاني فقد حاولنا من خلاله التطرق إلى التعرف على آليات الدعم للمشاريع الاستثمارية، من خلال التعرف على ماهية أجهزة دعم المشاريع الاستثمارية ANSEJ - ANGEM - CNAC، ثم تطرقنا إلى آليات التمويل و الحوافز الممنوحة من قبل أجهزة الدعم، في حين خصصنا الفصل الثالث للدراسة

التطبيقية فقمنا بتقديم الأجهزة الداعمة الثلاثة، ثم حاولنا القيام بدراسة على مستوى تلك الأجهزة لمعرفة عدد الملفات الممولة لمعرفة حقيقة تواجد المشاريع من عدمها، قمنا بزيارة ميدانية لهاته المشاريع فبدأنا بزيارة بعض البنوك لمعرفة نسبة السداد فيها وأخيرا زيارة ميدانية لبعض القطاعات وكذا مديرية التشغيل لمعرفة أثر تلك البرامج الممولة على تحقيق التنمية بولاية سعيدة.

الفصل الأول:

مفاهيم عامة حول الاستثمار

أصبح الاتجاه السائد بين دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية كالجائر هو التركيز على الاستثمار والدفع في اتجاه تشجيع المشاريع الاستثمارية.

كما أن للاستثمار مجالات كثيرة ومتعددة تمنح للمستثمر أن يمتلك مقابل المبلغ المستثمر أصلا قد يكون حقيقيا أو ماليا وسنحاول من خلال هذا الفصل إبراز أهم أدواته ومحدداته وأهدافه وسنتطرق كذلك إلى خصائص المشاريع الاستثمارية وأهدافها باعتبار أن المشاريع الاستثمارية العمود الفقري لأي تطور اقتصادي.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار.المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وأهميته.

تتجلى الأهمية الاقتصادية للاستثمار وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية من خلال الدور الذي يلعبه في مسار النشاط الاقتصادي وتطوره حركياً ولاسيما وأنه وثيق الارتباط والصلة بصورة مباشرة وغير مباشرة، بمتغيرات الادخار والدخل والاستهلاك، ومستوى التشغيل والبطالة، ومعدل النمو، والتنمية الاقتصادية، ويمكننا الإشارة إلى أهم المفاهيم على النحو الآتي:

أولاً: مفهوم الاستثمار.1- تعريف الاستثمار:

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالاستثمار عند الكثير من الكتاب والخبراء الاقتصاديين إلا أن هذه التعاريف تتضمن الكثير من التشابه.

يرى البعض أن الاستثمار يعني " التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاكي حالي من أجل الحصول على منفعة مستقبلية يمكن الحصول عليها من استهلاك مستقبلي أكبر".⁽¹⁾ والبعض الآخر يعرف الاستثمار بأنه "التخلي عن استخدام أموال حالية ولفترة زمنية معينة من أجل الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل تكون بمثابة تعويض عن الفرصة الضائعة للأموال المستثمرة، وكذلك تعويض عن الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية للأموال المستثمرة بسبب التضخم مع إمكانية الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة. وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الاستثمار يختلف عن الادخار الذي يعني " الامتناع عن جزء من الاستهلاك الحالي من أجل الحصول على مزيد من الاستهلاك في المستقبل"، ويختلف الادخار عن الاستثمار بأن الادخار لا يحتمل أي درجة من المخاطرة.

2- مفهوم الاستثمار:أ- مفهوم الاستثمار في الاقتصاد الكلي :

يتكون الاستثمار من وجهة نظر الاقتصاد الكلي من السلع المادية الجديدة لمخصصة للاستخدام في تحقيق مزيد من الإنتاج وهذا التعريف يشتمل المعدات والآلات الجديدة والإنشاءات الجديدة، والتغير في المخزون. أو أنه إضافة طاقات إنتاجية جديدة إلى الأصول الإنتاجية الموجودة في المجتمع بإنشاء مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة، أو إحلال أو تجديد مشروعات انتهى عمرها الافتراضي، وكذلك شراء الأوراق

(1) جهاد فراس الطيلوني ، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع 2011 ص 45

المالية المصدرة لإنشاء مشروعات جديدة الأمر الذي يترتب عليه زيادة الناتج القومي من السلع والخدمات في فترة لاحقة.

أو هو ذلك الجزء من الناتج القومي الذي لم يستخدم في الاستهلاك الجاري لسنة معينة وإنما استخدم في الإضافة إلى رصيد المجتمع من الأصول الرأس مالية لزيادة قدرة البلد المعني على إنتاج السلع والخدمات. (فضلاً عن الاستثمار في رأس المال البشري وكذلك الاستثمار في البحث العلمي... الخ وهذان النوعان من الاستثمار سوف نشير إليهم إشارة فقط بهدف المقارنة) أي أن الهدف الرئيسي للاستثمار هو توظيف الأموال المتاحة في اقتناء أو تكوين أصول بقصد استغلالها وتعظيم العائد ومن ثم فإن مفهوم الاستثمار يتمثل في المقومات الآتية:

- ✓ الموارد المتاحة: المتمثلة في الأموال التي تتوفر من المصادر المختلفة.
- ✓ المستثمر: هو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقبل قدرًا من المخاطر لتوظيف موارده الخاصة المتاحة وذلك بهدف الحصول على أكبر قدر من الأرباح⁽¹⁾.
- ✓ الأصول: هي تلك الاستثمارات التي يوظف فيها المستثمر أمواله ممثلة في شتى الأصول كالعقارات والمشروعات الاستثمارية في المجالات المختلفة كالزراعة، والصناعة والتعدين، والخدمات الاستثمارية، ومحافظ الأوراق المالية وغيرها التي تنعكس آثارها على الإنتاج.
- أما أهداف المستثمر فهي الأرباح التي يتوقعها من استثماراته والتي تحمل قدرًا من المخاطر.
- استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات (أو طاقات إنتاجية جديدة) اللازمة لعملية إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة وتجديدها.
- ويعتبر الاستثمار أحد مكونات الطلب الفعال ويعني ببساطة الإضافة إلى الثروة المتراكمة، حيث يؤدي إلى زيادة أو المحافظة على رأس المال وبالتالي يقوم بالدور الرئيسي في مواجهة الطلب المتزايد.

ب - مفهوم الاستثمار في الإدارة المالية : من هذا الجانب ينظر إلى الاستثمار على أنه اكتساب الموجودات مالية أي توظيف الأموال في الأوراق والأدوات المالية المختلفة من أسهم وسندات وودائع².

ج - مفهوم الاستثمار محاسبي : من هذا الجانب يشمل الاستثمار كل الأصول المادية و غير المادية المنقولة وغير المنقولة المكتسبة والتي تنتجها المؤسسة وموجهة للبقاء و تتمثل في الصنف الثاني من الميزانية .

(1) أ.د. علي لطفي - إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية - المؤتمر السنوي الثاني عشر - جامعة عين شمس - دار

الضيافة - ديسمبر 2007م - ص 6

² Abdallah boughaba, analyse des projets ,bertièdition ,paris,2000,p2

ثانيا: أهمية الاستثمار.

إن للاستثمارات أهمية بالغة تعود على المؤسسة كخلية إنتاج و على المجتمع بصفة عامة و نميز أهمية الاستثمار حسب القطاعات كما يلي :

• أهمية الاستثمار اقتصاديا و تكنولوجيا :

✓ الزيادة في الرأس المال الحقيقي و رأس مال المجتمع.

✓ تكوين رأسمال ثابت.

✓ توسيع الطاقات الإنتاجية في المؤسسة.

✓ تضخيم الرأس المال السلعي.

✓ ضمان تحقيق استهلاك مستقبلي أكثر.

✓ تعظيم عائدات المؤسسة بمواكبة الجودة و العصرية.

• أهمية الاستثمار محاسبيا و ماليا :

✓ الحصول على أملاك و قيم دائمة ملموسة و غير ملموسة منقولة و غير منقولة.

✓ الحصول على عوائد أحسن في المستقبل، و الرفع من القيمة السوقية للمؤسسة بالإضافة إلى أهمية الاستثمار .

✓ مساهمة الاستثمار في مكافحة البطالة من خلال استخدام العديد من الأيدي العاملة و من ثم محاربة الفقر و الجهل و بعض أشكال التخلف، ذلك لأن للعمل انعكاسات هامة على حياة الأفراد و مستقبلهم.

✓ مساهمة الاستثمار في دعم البنية التحتية للمجتمع لأن الاستثمار في مشروع ما قد يتطلب أو يتصاحب بإقامة بناء أو شق طريق أو إقامة جسر أو حديقة أو إلخ و الأمثلة التي تدل على مساهمة المشروعات في إدخال التحسينات¹ المتنوعة إلى بيئة المشروع كثيرة و متعددة.

✓ مساهمة الاستثمار في الأمن الاقتصادي للمجتمع و هذا أمر يرتبط بتأمين احتياجات المواطنين من خلال قيام المشروعات الاستثمارية التي تعني بتقديم السلع و الخدمات الأساسية و الكمالية و تنهي النتيجة لمجتمع آخر.

✓ مساهمة الاستثمار في زيادة الدخل القومي و زيادة الوطنية و ذلك لأن الاستثمار يمثل نوعا من الإضافة إلى الموارد المتاحة أو تعظيم هذه الموارد أو تعظيم درجة المنفعة التي تنجم عن الموارد المتاحة.

¹. مروان شموط - د. كنجو عبود كنجو- أسس الاستثمار - الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، جامعة القدس 2008، ص (10-11).

✓ مساهمة الاستثمار في توظيف أموال المدخرين، فهناك مدخرون للأموال و لكنهم لا يعرفون كيفية تشغيلها و هنا يكمن دور الاستثمار في توظيف هذه المدخرات و تقديم الفوائد للمدخرين.¹

✓ و لا تقتصر أهمية الاستثمار على أنه أحد مكونات الطلب الكلي في الاقتصاد بل تتبع أهميته من أنه يشكل 15-20% من الدخل القومي، و يلعب دورا هاما في عمليات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و التشغيل في الدول المختلفة.

المطلب الثاني : محددات الاستثمار و أهدافه.

أولا :المحددات الرئيسية للاستثمار .

1- الاستثمار و سعر الفائدة :

يتحقق الكثير من الإنفاق الاستثماري عن طريق الاقتراض و هنا فأن سعر الفائدة عن القروض الممنوحة للمستثمرين في سوق النقود يعبر عن نفقة إقراض النقود و على ذلك فإنه يمكن أن نتوقع بمقدار الاستثمار الذي يكون مربحا في الإقدام عليه من جانب المستثمرين أن يتناسب عكسيا مع سعر الفائدة، فعبارة أخرى فإننا نتوقع لسعر الفائدة أن يكون مؤثرا فوريا على مستوى الاستثمار، و يبدو ذلك واضحا في حالة الاستثمار في الأبنية السكنية حيث تمثل أعباء الفائدة نسبة لا يستهان بها من السعر الذي يدفعه مستهلك خدمة السكن و مع ذلك فإن أعباء الفائدة هذه تكون أقل وضوحا بالنسبة للاستثمار في تكوين رأس المال الثابت مع الآلات و المعدات.

2- الاستثمار و التوقعات:

يحتاج الاستثمار إلى بعض الوقت ليسهم في إنتاج المنتجات التي تجعله مجزيا للمستثمرين في نهاية المطاف و من ثم فإن رجل الأعمال الذي يقرر هذا العام أن يوسع من الطاقة الإنتاجية لمنشآته سوف لا يرى ثمار استثماره مباشرة بل إنها سوف تنتشر على مدى عدة أعوام بعبارة أخرى فإن القرار الاستثماري الذي يصدره المستثمر الآن هو إذن : تصرف يتم عن الثقة في المستقبل و من هنا فلو أن رجل الأعمال يخطأ في حدسه حول التوقعات فإنه لم يكن أن يتعرض لخسارة جسيمة مثال ذلك : أنه لو قرر رجل الأعمال عدم التوسع في الطاقة الإنتاجية لمنشآته بينما يتوسع الطلب في السوق على منتج مؤسسة فإنه يتخلف بلا شك عن منافسيه الذين كانوا أكثر حكمة في بعد نظرهم، أما لو حدث العكس فإن رجل الأعمال يتحمل ثقل الرأسمالية غير مستخدمة

¹ محمد مروان السمان، و آخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي " الجزئي والكلّي " دار الثقافة للنشر والتوزيع 1998، ص 210.

في الإنتاج قد تكون نفقاتها الثابتة ضخمة بحيث تؤدي إلى فشل المؤسسة في تحقيق الأرباح أو إلى تحقيق الخسائر التي تضطرها إلى التوقف عن ممارسة نشاطها الإنتاجي.¹

و يمكن القول بوجه عام أن المؤسسات في معظمها تصدر القرارات الحكمية و الدقيقة حول الاستثمار معظم الوقت إذ أنها لو أخفقت في ذلك لكشف النظام الاقتصادي عن صورة من عدم الاستقرار أكثر حدة مما هو عليه في واقع الأمر و أنا كان الأمر فمن المتفق عليه بين المحللين الاقتصاديين أن التوقعات تلعب دورا مهما في اتجاهات السلوك الاستثماري.

3- الاستثمار و مستوى الأرباح :

تدل الدلائل المشاهدة على خطط الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت في المعدات الرأس مالية تتجاوب مع مستوى الطلب على السلع بدرجة أكبر من تجاوبها مع أسعار الفائدة بمعنى أنه عندما يكون الدخل القومي مرتفعا و الطلب على السلع الاستهلاكية مرتفعا تبعا لذلك يميل رجال الأعمال إلى إنفاق قدر كبير من أصولهم النقدية على الاستثمار، و على النقيض من ذلك فإنه عندما يكون الدخل القومي منخفضا في مستواه و الطلب على السلع الاستهلاكية منخفضا تبعا لذلك يعزف رجال الأعمال بغزارة على الاستثمار، و هذا السلوك الاستثماري من جانب رجال الأعمال يجعل الاستثمار دالة للدخل القومي .

و هنا يجدر الذكر أن أحد التفسيرات المقترحة تمثل هذه الدالة هي العلاقة بين مستوى الدخل القومي و التوقعات حول المستقبل إذ عندما يكون النشاط في ميدان الأعمال جيدا فإن رجال الأعمال يظنون أنه سوف يظل كذلك، و عندما يكون النشاط سيئا فإنه سوف ينتابهم الشعور بالقلق، أما التغيير الآخر الذي يشيع الاعتقاد به على نطاق أوسع فغنه يكمن في تأثير على أرباح الاستثمار ذلك انه من المفترض إذا لم تكن مؤسسات الأعمال قادرة على اقتراض الأموال التي تحتاج إليها في نشاطها الاستثماري أو إذ لم تكن راغبة في اقتراضها فإنها قد تستخدم أموالها الخاصة لتمويل مشروعاتها الاستثمارية و يمكن أن تحصل عليها عن طريق احتجاز الأرباح المحققة لديها عن التوزيع على المساهمين كليا و جزئيا، و هذا يعني أن هذا المصدر لأموال الاستثمار يتطلب بطبيعة الحال أن تحقق المنشأة أرباحا و من هنا تقدم الأرباح المحتجزة مصدرا هاما للأموال القابلة للاستثمار مما يجعل الاستثمار دالة للأرباح.²

¹ حسين عمر - مدخل إلى دراسة علم الاقتصاد (الاستثمار والعملة) دار الكتاب الحديث الطبعة 01-2000 ص(45-50).

² أحمد حافظ الجعوني :التحليل الاقتصادي الكلي ، مكتبة عين شمس القاهرة 1974 ص 48

4- الاستثمار و معدل التغيير في الدخل :

و أخيرا فإنه لا يتأثر الاستثمار بمستوى الدخل القومي بقدر ما يتأثر بمعدل التغيير في الدخل القومي جملة القول أن هذه النظرية تبقى على أنه عندما يرتفع مستوى الدخل القومي فمن الضروري الإقدام على الاستثمار من أجل زيادة الطاقة اللازمة للإنتاج. تفسير ذلك أن ارتفاع مستوى الدخل القومي (التغيير في الدخل بالزيادة).

يتضمن زيادة رقم المبيعات مما يعنيه ذلك من زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية الأمر الذي يقتضي زيادة إنتاج هذه السلع لمقابلة الزيادة في الطلب عليها و هذه الزيادة في طلب إنتاج هذه السلع الاستهلاكية تتطلب بدورها زيادة الطاقة الإنتاجية (الاستثمار) بطبيعة الحال.

ثانيا: أهداف الاستثمار.

إلمام بالغاية من الاستثمار يقتضي التمييز بين الاستثمار العام الذي تقوم به الحكومة و الاستثمار الخاص الذي يقوم به الأفراد و المستثمرون في القطاع الخاص و ذلك لأن الأهداف من النوع الأول من الاستثمار تختلف بعض الشيء عن الأهداف في الاستثمار الخاص.

ففي الاستثمار العام يمكن ذكر بعض الأهداف مثل:

- تقديم خدمة معينة للجمهور.
- تنمية قطاع معين من القطاعات الاقتصادية.
- مكافحة البطالة.
- مكافحة الفقر و رفع مستوى المعيشة.
- تحسين وضع ميزان المدفوعات.

أما أهداف الاستثمار على الصعيد الخاص فهي :

- المحافظة على رأس المال المستثمر.
- تحقيق أقصى عائد ممكن.
- تعظيم القيمة السوقية للأسهم.
- تحقيق السيولة¹.

¹ مروان شموط ، و اخرون ، مرجع سابق، ص(12-15)

- تسديد الديون المستحقة و بنفس العملات (الوطنية أو الأجنبية) التي تم تمويل هذه الديون بها.
- استمرار الدخول و زيادتها بوتائر متصاعدة و يمثل هذا الهدف من أهم طموحات المستثمر للخروج من دورة حياته الاعتيادية و لتأكيد رغباته في رفع مستويات معيشته و تم قدراته الإنتاجية و يمكن من خلال ذلك تعزيز الحفظة الاستثمارية بمزيد من النشاطات الجديدة.¹

المطلب الثالث: أنواع الاستثمار وأدواته .

أولاً: أنواع الاستثمار

- تنحصر مجالات الاستثمار من الوجهة الجغرافية⁽²⁾ إلى استثمارات محلية وأجنبية.

1 - استثمارات محلية : ونعني بها توظيف الأموال في مختلف المجالات المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن الأداة الاستثمارية التي تم اختيارها للاستثمار، وقياساً على ذلك فإن الأموال التي قامت المؤسسات بتوظيفها داخل الوطن تعتبر من قبيل الاستثمارات المحلية ومهما كانت أداة الاستثمار المستخدمة مثل مشاريع، عملات أجنبية، أوراق مالية. . . الخ.

2 - استثمارات أجنبية "خارجية" :

ويمكن تعريفها بأنها هي جميع الفرص المتاحة للاستثمارات في الأسواق الأجنبية من قبل الأفراد أو المؤسسات المالية إما بشكل مباشر أو غير مباشر، إذ تكون مباشرة في شكل شركات أو فروع مؤسسات تنشأ في البلد المضيف للاستثمار أو قيام المستثمرين المحليين بشراء عقارات أو حصص في شركات أجنبية ويكون الاستثمار غير مباشر للبلد المصدر لرأس المال عن طريق مؤسسات مالية دولية أو عن طريق صناديق الاستثمار، حيث تستثمر الأموال في مشروعات استثمارية في شتى دول العالم.

- من زاوية نوع الأصل محل الاستثمار⁽³⁾ إلى :

1 - استثمارات حقيقية أو اقتصادية :

يعتبر الاستثمار حقيقياً إذا تم توظيف الأموال في حيازة أصول حقيقية، ويعرف الأصل الحقيقي بأنه كل أصل له قيمة اقتصادية، ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر على شكل خدمة تزيد من ثروة المستثمر ومن ثروة المجتمع، وذلك بما تخلفه من قيمة مضافة. والاستثمارات الحقيقية تشمل جميع أنواع الاستثمارات ما عدا الاستثمار في الأوراق المالية ومن أمثلة ذلك، المشاريع الاقتصادية، العقارات، الذهب، السلع

¹ - هوشيار معروف كاكامولا- الاستثمارات والأسواق المالية - دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان الطبعة الأولى 2003 ص21

² - عبد المعطي رضا أرضيد، د. حسين علي خربوش : الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار الزهران للنشر، الأردن 1999، ص34.

³ - د. عبد المعطي رضا أرضيد، د. حسين علي خربوش : نفس المرجع ص34.

والخدمات. . الخ، حيث أن الاستثمار في هذا المجال يؤدي إلى زيادة الدخل القومي مباشرة ويسهم في تكوين رأس المال في الدولة، لذلك يطلق على الاستثمارات الحقيقية مصطلح استثمارات الأعمال أو المشروعات. ونجد أن عامل الأمان متوفر بدرجة كبيرة وهو ميزة نسبية للاستثمار الحقيقي، إلا أن المستثمر في هذا المجال يمكن أن يواجه مشاكل أخرى أهمها :

- وجود نفقات غير مباشرة مرتفعة نسبياً : "تكاليف الصفقات المالية، النقل، التخزين. . الخ.
- اختلاف درجة المخاطرة في الاستثمار الحقيقي من أصل لآخر مع الإشارة هنا إلى أن الأصول غير متجانسة مما يزيد في صعوبة التقييم.

2 - الاستثمارات المالية :

وهي تشمل الاستثمار في سوق الأوراق المالية ويتمثل في حيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي، يتخذ شكل حصة في رأس مال شركة "سهم أو سند" ويتمثل هذا الأصل المالي حقاً مالياً يكون لصاحبه الحق في المطالبة بالأرباح أو الفوائد بشكل قانوني. هذا الحق يتمثل في الحصول على جزء من عائد الأصول الحقيقية للشركة المصدرة للورقة المالية.

• حسب هدف الاستثمار :

1 - استثمارات توسعية :

حيث يكون الغرض من هذا النوع من الاستثمارات هو توسيع الطاقة الإنتاجية والبيعية للمؤسسة، بإدخال أو إضافة منتجات جديدة وزيادة الإنتاج من أجل توسيع المكانة أو الحصة السوقية وزيادة القدرة على المنافسة عن طريق خفض التكلفة الوحيدة للمنتجات.

2 - استثمارات استراتيجية :

يهدف هذا الصنف من الاستثمارات إلى المحافظة على بناء واستمرار المؤسسة أو المشروع، أما المبالغ المستثمرة في هذا المجال فقد تكون نسبة معينة من حجم إيرادات المؤسسة خلال عدد من السنوات لتوجيهها إلى استثمار استراتيجي معين.

3 - الاستثمار في مجال البحث والتطوير :

هذا النوع من الاستثمارات يكتسب أهمية خاصة في المؤسسات الكبيرة الحجم حيث تكون عرضة للمنافسة ونجد أن هذا الاستثمار يهدف أساساً إلى تدنئة التكاليف وتحسين النوعية عبر الزمن وهذا عن طريق تكثيف الآلية وتطوير الجهاز الإنتاجي وبالتالي القدرة على مواجهة المؤسسات المنافسة في مختلف الأسواق.

يمكن الإشارة إلى أنه قد نجد أن استثمار معين يجمع بين عدة أنواع في نفس الوقت، كاستثمارات التوسعية مثلاً: فقد تؤدي أيضاً إلى تحقيق أغراض استراتيجية إلى جانب خدمة مجال البحث والتطوير.

• حسب مدة الاستثمار :

1 - استثمارات قصيرة الأجل⁽¹⁾ :

وهي استثمارات التي يتم إنجازها وجني عوائدها في مدة تمتاز بالقصر نسبياً، حيث تتراوح المدة بين سنة إلى سنتين، ونجد أن لهذا الصنف من الاستثمارات عدة أشكال، إلا أن الأكثر انتشاراً في الاستثمارات المالية، حيث نجد في هذا الصدد، الودائع الزمنية لمدة أقل من سنتين، التسهيلات الائتمانية القصيرة الأجل.

2 - استثمارات متوسطة الأجل :

حيث يتم إنجاز هذا الصنف من الاستثمارات في فترة لا تقل عن سنتين (02) ولا تزيد عن سبع (07) سنوات ولهذه الاستثمارات عدة أشكال حيث نجد أن هذه الفئة هي الأكثر انتشاراً، مثل : مؤسسات النقل، الاستثمار في السلع والخدمات. . . الخ.

3 - استثمارات طويلة الأجل :

نجد أن هذا الصنف من الاستثمارات يتم إنجازها في مدة عموماً تفوق سبع (07) سنوات وتشمل الأصول والمشروعات الاقتصادية التي تنشأ لأجل تشغيلها والاستفادة منها لمدة طويلة نسبياً كالمشاريع العقارية التي لا تؤسس لغرض البيع : عقارات للكرء، الفنادق، المباني التابعة للمؤسسة نفسها مثلاً : مبنى الإدارة، مبنى المخزن. . الخ.

• حسب طبيعة الاستثمار:

1 - الاستثمار المادي :

حيث يعبر هذا الصنف عن موجودات المؤسسة من الأصول المادية الملموسة : العقارات، الآلات والمعدات المستعملة في النشاط.

2 - الاستثمار البشري :

ويصطلح على هذا الصنف من الاستثمار : رأس المال البشري، حيث يُعتبر عملية توظيف شخص ذو كفاءة معينة في مشروع أو مؤسسة ما، نوعاً من الاستثمار، باعتبار أن ما يقدمه هذا الشخص من خدمات لمصلحة المؤسسة يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وبالتالي الربحية. حيث يجب الإشارة إلى ضرورة مراعاة أن تكون القيمة المضافة لهذا العامل أكبر من تكلفته على المؤسسة.

¹ - عقيل جاسم : مدخل في تقييم المشروعات، دار حامد للنشر والتوزيع، مصر 1999، ص 12

كما أن تكاليف تكوين وتدريب العمال تعتبر نوعاً من أنواع الاستثمار في المجال البشري.

ثانياً: أدوات الاستثمار :

هي تلك الأدوات التي يتم استخدامها من قبل المستثمرين لحيازة أصل معين و أدوات الاستثمار كثيرة جداً و لكن يمكن استعراض أهمها حسب أهميتها في الاقتصاد القومي و درجة سيولتها و سهولة تداولها و كما يلي :

1- الأوراق المالية :

تعد الأوراق المالية من أبرز أدوات الاستثمار المتاحة نظراً للمرونة التي تتمتع بها و المزايا التي تحملها، و هي على عدة أنواع تختلف من حيث العائد و المخاطر و الحقوق و لها العديد من القيم فهناك القيمة الاسمية للأصل التي تتحدد وفق النصوص و التعليمات القانونية و هذا لا يعني أنها تباع و تشتري بهذه القيمة فقط إذ مع مرور الوقت تشكل العديد من القيم للورقة المالية كالقيمة السوقية التي تزيد أو تنقص عن القيمة الاسمية و القيمة الدفترية و القيمة التصفوية و قيمة الإصدار، كما أن عوائدها تتنوع فقد يكون العائد جاري يتحقق من توزيع الأرباح أو الفوائد الدورية الجارية و عائد أو خسارة رأسمالية التي تنتج كنتيجة لارتفاع أو انخفاض سريع الأصل مقارنة بكلفة الشراء من قبل المستثمر و تتصف الأوراق المالية بسهولة تحويلها إلى سيولة نقدية لهذا تتصف بانخفاض المخاطر التسويقية أي مقدار الزمن اللازم لتحويل الأوراق المالية إلى نقد و لكن تتعرض لمخاطر أخرى سنذكرها لاحقاً، و يحقق الاستثمار في الأوراق المالية هدفي الربحية و السيولة في آن واحد.¹

و الأوراق المالية على نوعين منها أدوات ملكية مثل الأسهم بأنواعها و التعهدات و أخرى تسمى أدوات دين مثل السندات بأنواعها و تختلف أدوات الملكية عن أدوات الدين من حيث طبيعة الدخل و درجة الأمان فالأسهم تتغير عوائدها عادة بتغير الإنتاج و الأرباح التي تحققها الشركة و لذلك تتميز بارتفاع درجة المخاطر مقارنة بالسندات.

أما السندات فان دخلها ثابت و تتميز بأنها أقل مخاطر من الأسهم و هذا الاختلاف يوفر للمستثمر بدائل متعددة لاختيار الأداة المناسبة أو تنويع محفظته الاستثمارية.

إن الميزة الأساسية للأوراق المالية هي مرونة التعامل بها إضافة إلى أن طبيعة الأسواق التي تتعامل بها تكون على درجة عالية من التنظيم و الكفاءة حيث تتميز بحسن التنظيم و الرقابة بهدف الحفاظ على حقوق المستثمر و سمعة السوق المالي و تتمتع بخاصية التجانس في قيامها و شروطها مما يسهل عملية تقييمها و حساب معدل

¹ دريد كامل آل شبيب-الاستثمار والتحليل الاستثماري-دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان 2009-ص 53

العائد لكل ورقة مالية و يستطيع المستثمر تداول الأوراق المالية للشركات قديمة التأسيس و المستوفية لشروط البورصة في السوق الثانوي أما الشركات حديثة التأسيس فيتم تداول اسهمها في الأوراق المالية الأولية لذلك فان الأهمية النسبية للمبالغ المستثمرة بالأوراق المالية الكبيرة مقارنة بأنواع الاستثمارات في أدوات الاستثمار الأخرى القابلة للتداول كما يمكن تداول الأوراق المالية و المتاجرة بها و انجاز صفقات البيع و الشراء من خلال الهاتف أو الأنترنت و أهم عيوبها ارتفاع درجة المخاطر.

2- الاستثمار في العقارات :

هذا النوع من الاستثمار يمكن مشاهدته على حقيقته و يعد من الاستثمارات المربحة و المقبولة من قبل مجموعة صغيرة من المستثمرين و الخبراء في هذا المجال و تحتاج إلى رأس مال كبير للاستثمار في العقارات بالرتبة الثانية من بين أدوات الاستثمار الأخرى كون العقارات متاحة بشكل واسع للمستثمرين إضافة إلى المزايا التي يتمتع بها الاستثمار في العقار و أكثر أنواع الاستثمارات العقارية هو في شراء المنازل و يكون عادة الدفع بالأجل لسنوات تتراوح بين 10-20 سنة النوع الثاني من الاستثمار العقاري هو شراء الأراضي بهدف انتظار ارتفاع قيمتها و بيعها في المستقبل و الحصول على الأرباح و لكن على المستثمر أن يأخذ بنظر الاعتبار بالسعر المطلوب من المستثمر لأن هذا النوع من الاستثمار يتصف بانخفاض سيولته مقارنة بالأوراق المالية و قد تسمح الفرصة للمستثمر بتطوير الاستثمار في الأراضي من خلال الاستثمار في بنائها مستقبلا و هناك شكلان للاستثمار في العقار :

أ- الاستثمار المباشر و نقصد بذلك شراء العقار الحقيقي أي شراء أراضي أو مباني أو شقق من قبل المستثمر مباشرة و يقوم بإدارتها من قبله.

ب- الاستثمار غير المباشر عندما يتم شراء سند عقاري صادر عن البنك العقاري أو المشاركة في محفظة مالية لإحدى الشركات التي تتعامل بالعقارات أو الاستثمار في المنتجات السياحية.¹

3- الاستثمار في السلع:

تعد السلع إحدى أدوات الاستثمار المهمة نظرا لكونها تتمتع بمزايا اقتصادية خاصة تجعل منها أداة استثمارية جديدة، و خاصة مجموعة السلع التي تتعامل بها أسواق متخصصة و معروفة تحدد أسعارها و ترتب إضافها داخل هذه الأسواق مثل سوق الذهب في لندن و القطن في نيويورك..... و أغلب عقود التعامل بهذه السلع تتم

¹ دريد كامل آل شبيب - مرجع سبق ذكره، ص55

بطريقة العقود المستقبلية التي هي عبارة عن عقد بين طرفين الطرف الأول الذي ينتج السلعة و الطرف الآخر الوكيل، إذ يتعهد المنتج بموجب هذا العقد للمسمار بتسليمه كمية معينة من السلعة المنتجة بتاريخ مستقبلي و بكمية محددة و سعر متفق عليه مقابل الحصول على تغطية أو عمولة تحدد بنسبة معينة من مبلغ العقد و تتمتع هذه الأدوات بدرجة عالية من المرونة و السيولة بالنظر لأن أسعار هذه السلع معلنة في السوق فإنها لا تخضع للمساومة، و لا تصلح جميع السلع للتعامل في هذه الأسواق المتخصصة.

4- المشروعات الاقتصادية:

و هي أكثر أدوات الاستثمار انتشارا و تتمثل في المشاريع الصناعية أو التجارية أو الزراعية و تتصف مثل هذه الاستثمارات بكونها استثمارات في أصول حقيقية كالمباني و الآلات و المعدات و سائل النقل و غيرها، و من ميزاتنا أنها تساهم بإنتاج القيمة المضافة للاقتصاد القومي "أي إضافة قيمة و هي أكثر أدوات الاستثمار انتشارا و تتمثل في المشاريع الصناعية أو التجارية أو الزراعية و تتصف مثل هذه الاستثمارات بكونها استثمارات في أصول حقيقية كالمباني و الآلات و المعدات و سائل النقل و غيرها، و من ميزاتنا أنها تساهم بإنتاج القيمة المضافة للاقتصاد القومي "أي إضافة قيمة جديدة للاقتصاد" و تزيد من ثروة المالكين و على مستوى البلد فإنها تؤدي إلى زيادة في الناتج الإجمالي المحلي و في تراكم رأس المال الثابت .

5- العملات الأجنبية :

تظهر أهمية التعامل بالعملات الأجنبية من كونها نتيجة حتمية لعمليات التجارة الدولية أي أنها الوجه الآخر للتعاملات الدولية و العلاقات بين الدول و لم يكون هذا السوق الافتراضي مزدهر قبل عام 1972 عندما كانت قاعدة الذهب هي السائدة في التعامل بالعملات الأجنبية أي إمكانية تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب، و ظهرت أهمية السوق بعد إلغاء تحويل الدولار إلى ذهب و استخدام نظام تقويم أسعار العملات الأجنبية بعضها تجاه البعض الآخر و خاصة الرئيسية منها، و يعتمد سوق العملات الأجنبية على الأسعار المعروضة من قبل أشهر المصارف العالمية في سوق نيويورك، لندن، طوكيو و فرانكفورت و هو سوق يعمل على مدار الساعة و تتحدد أسعار العملات حاليا مقابل بعضها في أسواق حرة تسمى القطع الأجنبي و هو السوق الذي يتم فيه مبادلة عملات الدول مع بعضها البعض و بفعل تأثير قانون العرض و الطلب تتحدد أسعار الصرف الأجنبي، و عند التعامل بالعملات الأجنبية كأدوات استثمارية، يجب العلم بأنها أداة استثمارية حساسة جدا و تتأثر بعوامل متعددة منها اقتصادية و سياسية و غيرها و هذا أدى إلى ارتفاع درجة المخاطر للتعامل فيها.

المبحث الثاني: مفاهيم حول المشاريع الاستثمارية .

يعتبر المشروع الاستثماري النواة الأساسية في بناء الاقتصاد الوطني و يمثل احد المحاور المهمة في التحليل الاقتصادي و التي نالت اهتماما كبيرا في الدول المتقدمة و النامية على حد سواء ، و نظرا لهذه الاهمية البالغة وكذلك لانه عنصر مهم في البحث الذي نقوم بالبحث فيه فقد خصصنا هذا المبحث لمحاولة اخذ نظرة واضحة عن المشروع الاستثماري و تحديد مفهوم له رغم صعوبة ذلك بسبب تعدد المفاهيم المقدمة له وكذلك تعدد الزوايا التي يمكن النظر منها الى المشروع الواحد

المطلب الأول: مفهوم وخصائص مشروع استثماري .

أولا: مفهوم المشروع الاستثماري.

هو مجموعة من الأنشطة، الغاية منها تحقيق أهداف معينة و محددة لخدمة فئات أو مجموعات محددة".¹

و يمكن تعريفه كذلك بأنه كل كيان تنظيمي مستقل يديره منظم أو أكثر يقوم بدمج و مزج عناصر الإنتاج المتاحة بنسب معينة و بأسلوب معين ، بهدف إنتاج سلعة أو خدمة تطرح في السوق لإشباع حاجات خاصة أو حاجات عامة خلال فترة معينة².

و يعرف بأنه هو أي مخرج حسي مثل البناء أو ابتكار جهاز أو منتج صناعي أو حتى برنامج حاسوبي أو خدمة مثل خدمة توفير الاتصالات أو توفير الكهرباء و غيرها من الخدمات³

ونتيجة مثل ما نحصل عليه عند اجراء البحوث او دراسات او حتى عند القيام بحملات دعائية أو انتخابية .

و يعرف أيضا بانه مجموعة الجهود الواضحة المعالم الفريدة التي تطالب بإنتاج بعض النتائج المحددة في موقع أو تاريخ معين و بتكلفة معينة⁴

¹ - د. علي الخطاب " إستراتيجية التخطيط للمشاريع الصغيرة " دار أسامة للنشر و التوزيع عمان الأردن الطبعة الأولى 2010 ص 80.

² . عاطف وليم اندراوس ، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات ، دار الفكر الجامعي الاسكندرية، مصر 2006 ، ص: 8

³ . جهاد فراس الطيلوني، مرجع سبق ذكره، ص 21 .

⁴ .kari.abdelhamid.manuel gestion des industriels dar khaldounia,alger.2005 p06

ثانيا: خصائص المشاريع الاستثمارية.

يتميز كل مشروع بمجموعة من الخصائص تميزه عن أنشطة المشاريع الأخرى، و من أهم هذه الخصائص مايلي :

- ✓ الغرض : يعتبر تحديد الغرض أو الهدف المراد تحقيقه نقطة انطلاق و بداية لأي مشروع استثماري .
- ✓ الانفرادية: يتميز كل مشروع بخصائص فريدة ومختلفة تميزه عن باقي المشاريع الأخرى.
- ✓ الصراع: يواجه أي مشروع مواقف تتميز بالصراع، ومن هذه المواقف هو تنافس المشاريع فيما بينها للفوز بالعرض المحدود من الموارد البشرية و المالية و الطبيعية المتاحة وكذلك تعدد الأطراف المهتمة به.
- ✓ دورة الحياة : يعتبر المشروع بمثابة كائن عضوي له دورة حياة حيث تبدأ ببطء ثم تتزايد الأنشطة فيه حتى تصل إلى ذروة ثم تنخفض حتى تنتهي عند اكتمال المشروع¹.
- ✓ التدخلات : يواجه كل مشروع تدخلات مستمرة مع الأقسام الوظيفية للمشروع كالتسويق ، التمويل ، التصنيع ومن جهة أخرى نشوء علاقات ترابط وتداخل مع مشاريع أخرى.

المطلب الثاني : أهداف المشاريع الاستثمارية .

تنقسم أهداف المشروعات الاستثمارية إلى قسمين :

أ- أهداف المشروعات الاستثمارية الخاصة :

الهدف منه هو تحقيق أقصى ربح ممكن و المقصود بالربح هنا هو صافي الربح الناتج عن الفرق بين الإيرادات و التكاليف الخاصة بالمشروع وقد يخطط للربح وتعظيمه في الأجل القصير كما قد يكون في الأجل البعيد ومعظم المشروعات في وقتنا هذا تخطط لتعظيم الربح في المدى الطويل وهناك أيضا أهداف أخرى قد يتم السعي لتحقيقها ، نذكر منها:

1. الاحتفاظ بدرجة سيولة مناسبة
2. تعظيم الإيرادات
3. الاحتفاظ بسمعة حسنة
4. تحقيق أكبر قدر من المبيعات
5. كسب السوق الخارجية و تعظيم الصادرات

¹ مؤيد الفضل و آخرون ، إدارة المشاريع منهج كمي مؤسسة الورق للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن 2005 ص 20

ب- أهداف المشروعات الاستثمارية العامة :

يكون الهدف المسيطر في المشروعات العامة هو تحقيق الاهداف العامة للاقتصاد والمصلحة العامة للمجتمع و تعظيم المنفعة العامة وهناك اهداف اخرى نذكر منها:

- ✓ زيادة الانتاج السلعي و الخدمي الممكن تسويقه بفعالية ،وزيادة الدخل الوطني .
- ✓ زيادة قدرة المشروع على الاستخدام الكفىءو الاعلى لعوامل الانتاج.
- ✓ تحقيق التنمية الاجتماعية لمواكبة التطورات المختلفة في مجالات الحياة .
- ✓ تحقيق الاستقرار الاجتماعي بتوفير حاجات المجتمع الضرورية.
- ✓ توفير فرص العمل و القضاء او التخفيف من حدة البطالة .

المطلب الثالث : أنواع المشاريع الاستثمارية.

يمكن تقسيم المشاريع الاستثمارية إلى أنواع مختلفة وفقا لعدد من المعايير أهمها:

- **مقياس قابلية القياس:** يمكن التفرقة بين نوعين من المشاريع وفقا لعدد من المعايير وهما:¹

- أ. مشاريع قابلة للقياس: هي تلك المشاريع التي تنتج مشاريع "سلع أو خدمات" أو تولد منافع قابلة للتقييم النقدي، كالمشاريع الزراعية والصناعية.
- ب. المشاريع غير قابلة للقياس: هي تلك المشاريع التي يصعب تحديد قيمة منتجاتها بدقة في صورة نقدية كمشاريع التعليم والصحة والمرافق الاجتماعية المختلفة.

- **مقياس البعد الاجتماعي:** حسب هذا المقياس يمكن التمييز بين نوعين من المشاريع:

- أ. مشروعات الإنتاج المباشر: هي التي تنتج سلعاً وخدمات يمكن بيعها مباشرة للجمهور على أساس فردي.
 - ب. مشروعات البنية الأساسية: هي التي تقدم خدمات للجمهور لها بعد اجتماعي يجعل الحكومة مسؤولة عن توفيرها بأسعار معقولة مثل الطرق والمطارات.
- وهناك تقسيمات أخرى للمشاريع حسب الأسس التالية:

¹ سكات جلال و معاريف أحمد، "واقع آليات التمويل المشاريع الاستثمارية" مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، تخصص إدارة المشاريع ، جامعة سعيدة ، 2012-2013.

1. التقسيم حسب الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية: والتي ترتبط بالمشروع خلال دورة حياته المتوقعة ويتم ذلك على النحو التالي:¹

- مشاريع القطاع الأولي مثل المشاريع الزراعية وتربية الحيوانات.
- المشاريع التجارية مثل مشاريع التجارة في المواد الغذائية.
- المشاريع الصناعية مثل مشاريع إنتاج الأسمدة والأدوية.
- المشاريع الخدمائية مثل مشاريع التعليم والصحة والمشروعات السياحية.

2. التقسيم على أساس الملكية: تقسيم المشاريع حسب الملكية إلى ثلاثة أنواع وهي المشاريع الخاصة، المشاريع العامة، المشاريع المختلطة.

3. التقسيم على أساس نطاق المشروع الذي يتم فيه القيام بنشاط المشروع فينقسم إلى مشروعات محلية ومشروعات دولية.

4. التقسيم على أساس زمني كالمشروعات المستمرة والمشروعات المؤقتة.

¹.http/vista .maktoobblog /doc/ptrk/maktoob 2015.

خاتمة الفصل:

في ضوء ما تم عرضه في الفصل الأول من خلال المبحثين، تبين أن الاستثمار ركيزة أساسية تسابق من خلالها معظم الدول بغية جذب أكبر حصة من الأصول كما أنه محور اهتمام العديد من الكتاب ورجال الأعمال والحكومات في الدول النامية والدول المتقدمة.

وهكذا فإن المشروع الاستثماري يعد المحرك الأساسي للاقتصاد في نموه واستقراره وذلك من خلال تعدد أنواعه وأهميته.

وبغرض تشجيع الاستثمار ودعمه تم استحداث أجهزة لذلك وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني من خلال مبحثين يتضمن تعاريف لهاته الأجهزة وكذا آليات التمويل والتحفيزات المقدمة للمشاريع من خلالها.

الفصل الثاني:

آليات الدعم للمشاريع الاستثمارية

مقدمة الفصل:

في إطار تشجيع الاستثمارات المحلية وبغرض استيعاب الأعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل، قامت الحكومة بإنشاء عدة أجهزة من شأنها دعم وتشجيع المشاريع الاستثمارية وتحفيز المبادرة الفردية والجماعية في القدرة على الاستثمار ومن بينها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

المبحث الأول : ماهية أجهزة دعم المشاريع الاستثمارية.

المطلب الأول : تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

1- نشأة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ":

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في ربيع الثاني 1417 هـ الموافق ل 08 سبتمبر 1996 والذي يحدد قوانينها ويمنحها مهام التنظيم والتسيير العملي لجهاز دعم تشغيل الشباب¹.

وفي ما يلي مختلف التشريعات الخاصة بالإطار العام لهذه الوكالة التي تم نشرها خلال نفس السنة 1996 التي أنشئت فيها، وخصصت هذه القوانين والنصوص التشريعية والمنظمة لهذا الجهاز للشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19-35 سنة ولا يشغلون وظيفة مأجورة تم نشرها خلال سنة 1996 وهي كالتالي:²

- ✓ قانون المالية التكميلي لسنة 1996 الذي أنشأ الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وحدد طبيعة نفقاته المتعلقة أساسا في تمويل ودعم تشغيل الشباب بالإضافة إلى الضمانات التي تقدم للبنوك والمؤسسات المالية التي تمنح القروض في إطار هذا الجهاز .
- ✓ المرسوم الرئاسي رقم 96-234 والمؤرخ في 02 جويلية 1996 المتعلق بدعم تشغيل الشباب، هذا الأخير حدد المبادئ العامة لسير الجهاز ومختلف أشكال دعم تشغيل الشباب.
- ✓ المرسوم التنفيذي 96-295 المحدد لطرق سير الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 96-296 والمتضمن إنشاء وكالة وطنية لدعم تشغيل الشباب ويحدد قوانينها، وهذا المرسوم يمنح للوكالة مهام التنظيم والتسيير العملي لجهاز تشغيل الشباب.
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 96-297 المحدد لشروط ومستوى المساعدة المقدمة للشباب وأصحاب المشاريع، هذا المرسوم يحدد المساعدات والطرق للشباب أصحاب المشاريع.

2-تعريفها:

عملا بأحكام المادة 16 من الأمر رقم 96-14 المؤرخ في 08 صفر 1417 الموافق ل 24 يونيو 1996 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1996، يعرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بأنها وكالة موضوعة

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، الصادر يوم 11 سبتمبر 1996، المتضمن المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المتعلق بإنشاء

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ص 12

² - وثائق مقدمة من طرف جهاز دعم وتشغيل الشباب .

تحت سلطة رئيس الحكومة، كما يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة، حيث يقوم هذه الأخيرة بدعم ومتابعة المؤسسات المصغرة المنشأة من طرف الشباب (أصحاب المشاريع)، كما أن هذه الوكالة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي¹.

3- مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل:

تضطلع الوكالة بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية بالمهام التالية:²

- ✓ تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل .
 - ✓ تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية
 - ✓ تبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالاكتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.
 - ✓ تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.
 - ✓ تشجيع كل أشكال التدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لا سيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولي.
- وتتم عملية مرافقة المقاولاتية من طرف الوكالة على النحو التالي:
- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي، التقني، التشريعي، والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم.
 - تحدث بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا
 - تقدم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي وتعبئة القروض؛
 - تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع، وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها؛
 - تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيزات وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتحديد معارفهم في مجال التسيير.

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، مرجع سبق ذكره ، ص 12

² - المرجع نفسه، ص 12

4-أسس إدارة جهاز دعم تشغيل الشباب:¹ يحدد هذا الجهاز هدفين أساسيين هما:

- ✓ خلق وتشجيع النشاطات والخدمات من طرف الشباب المستثمر.
- ✓ تشجيع كل أشكال النشاطات والإجراءات الهادفة لترقية الشباب .

5-الأجهزة التابعة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

أ- الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب:

بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-234 المؤرخ في 16 صفر عام 1417 الموافق لـ 2 جويلية 1996، والمتعلق بدعم تشغيل الشباب .

ووفقا لمادته 16 من قانون المالية التكميلي لسنة 1996 تم تأسيس هذا الصندوق فحددت طبيعته ومصاريفه الموجهة خصيصا لتمويل مشاريع الشباب بالإضافة إلى كل الضمانات المقدمة للبنوك المانحة للقروض في هذا الإطار²

حيث عرف الصندوق بأنه جهاز يقوم بمنح التمويل اللازم والإعانات في إطار دعم المشاريع الصغيرة. حيث يستفيد صاحب هذه المشاريع من قروض بدون فائدة وهذا كله تحت وصاية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

1. إيرادات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب:

تتمثل إيرادات الصندوق فيما يلي:

- تخصيصات ميزانية الدولة.
- جزء من رصيد حساب التخصيص الخاص رقم 049-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لترقية التشغيل" عند إقفاله.
- حاصل تعويضات القروض بدون فوائد الممنوحة للمستثمرين الشباب.
- جميع الموارد أو المساهمات الأخرى³

¹ وثائق مقدمة من طرف جهاز دعم وتشغيل الشباب، مرجع سبق ذكره.

² النصوص التنظيمية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أكتوبر 1998. ص5

³ نفس المرجع ص3 .

2. نفقات أو تخصيصات التمويل للصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب:

- تمويل عمليات دعم تشغيل الشباب.
 - منح القروض بدون فوائد الممنوحة للمستثمرين الشباب بغرض إتمام مستوى رأسماله للاستفادة من القروض البنكية.
 - الضمانات الممنوحة للبنوك أو المؤسسات المالية.
 - مصاريف التسيير الخاصة بوضع البرامج والعمليات المذكورة أعلاه حيز التنفيذ.
 - تخفيض في نسب الفائدة بالنسبة للقروض البنكية المحصل عليها أي بتحمل الصندوق قسم من هذه الفوائد عوض المستفيد.
- حيث يكون الوزير المكلف بالشغل أمرا رئيسيا بالصرف من هذا الحساب. و يسند تسيير هذا الحساب إلى هيئة وطنية يتم تحديد وصايتها وقانونها الأساسي ومهامها وكذا طرق تنظيمها وتمويلها وتسييرها، عن طريق التنظيم¹.

ب- صندوق الوكالة المشتركة لضمان أخطار القروض:

تم إنشاء الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 200/98 المؤرخ في 9 جوان 1998 ويسعى هذا الصندوق إلى تحقيق أكبر ضمان فيما يخص مواجهة أخطار القروض الممنوحة للشباب المستفيدين من الدعم الخاص بالمؤسسات الصغيرة. حيث وضع الصندوق تحت وصاية السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، وموطنه لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

يدير الصندوق مجلس الإدارة ويسيره المدير العام للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب²

1. دور صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض:

تم إنشاء هذا الصندوق لتعزيز البنوك لتحمل الأخطار الخاصة بتمويل المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار جهاز أنساج.

يكمل ضمان الصندوق الضمانات المحددة من قبل في الجهاز والمتمثل في:

- رهن التجهيزات و/ أو رهن العربات في الدرجة الأولى لصالح البنوك، وفي الدرجة الثانية لصالح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب).

¹ - النصوص التنظيمية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ص 3

² - صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض "منشورة ممنوحة من طرف وكالة ANSEJ"، ص 42

- حلول البنك محل التأمين متعددة الأخطار¹

2. موارد صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض:

تشكل موارد الصندوق من:

• تخصيص أولي من أموال خاصة ويتكون من:

- مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب برأسمال.
- مساهمة الخزينة العمومية.
- مساهمة مؤسسات القرض المنخرط برأسمال
- جزء من الرصيد غير المستعمل من صندوق ضمان النشاطات الصناعية والتجارية والحرفية المشترك المحدث بموجب المرسوم التنفيذي رقم 90-146 المؤرخ في 22 ماي سنة 1990، في أثناء حلة . ويتعلق هذا الرصيد بمبلغ اشتراكات مؤسسات القرض.

• الاشتراكات المدفوعة للصندوق من:

- الشباب ذوي المشاريع.
- مؤسسات القرض الممنوحة.
- عائد التوظيف المالية من أموال الصندوق الخاصة والاشتراكات المحصلة.
- الهيئات والوصايا والإعانات المخصصة للصندوق²

3. كيفية الانخراط في الصندوق:

ينخرط الشباب صاحب المشروع الذي اختار صيغة التمويل الثلاثي لانجاز مشروعه، في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع بعد تبليغ الموافقة البنكية، فانخراطه يسبق تمويل مشروعه .

يحسب مبلغ الاشتراك في الصندوق على أساس مبلغ القرض البنكي الممنوح ومدته يقوم صاحب المشروع بدفع الاشتراك دفعة واحدة في الحساب المحلي صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض، وتقدر نسبة الاشتراك بـ 0.35% من مبلغ القرض الذي يمنحه البنك.³

¹ - صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض ، مرجع سبق ذكره، ص 42.

² - النصوص التنظيمية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مرجع سابق، ص 31-32 .

³ - صندوق الكفالة المشتركة لضمان إخطار القروض مرجع سبق ذكره، ص 42.

المطلب الثاني: تقديم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .

1- نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم : 14/04 المؤرخ في: 22 جانفي 2004 كهيئة ذات طابع خاص، مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من أجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص¹.

المقر الاجتماعي للوكالة موجود بالجزائر العاصمة على مستوى وزارة التشغيل والتضامن الوطني: وهي تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالشغل متابعة أنشطتها، حيث تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

2- مهام الوكالة :

بناء على المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي فهي تضطلع بالمهام التالية:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما .
- تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة و الفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من أجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص .
- تقديم الدعم والاستشارة و المرافقة للمبادرين وضمان المتابعة لإنجاح المشاريع المحسدة.
- والقرض المصغر عبارة عن قروض صغيرة موجهة لفئة البطالين والمحتاجين الذين بلغوا سن 18 سنة فما فوق ويمتلكون تأهيلا أو معارف في نشاط معين. وبذلك فإن القرض المصغر موجه إلى فئات اجتماعية واسعة خصوصا أصحاب الدخل المحدود ليتمكنهم من الاستفادة من تمويل لمبادراتهم. ومن بين الفئات الاجتماعية التي يقصدها البرنامج نجد المرأة الماكثة بالبيت وذلك بمساعدتها على تطوير نشاط بيئتها يعود عليها وعلى عائلتها بالنفع²:
- تبلغ وتعلم المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة بمختلف الإعانات التي تمنح لهم.
- تمنح قروض بدون فوائد وكذا تخفض نسب الفوائد بالنسبة للقروض المتحصل عليها من البنوك والمؤسسات المالية . طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 04-15 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المحدد لشروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواها.

¹- زكرياء مسعودي وآخرون، دور آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل سياسية التشغيل بالجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 18 و 19 أفريل 2012، ص 10

²- بن عاتق حنان، حجماء توفيق، "دور وكالات التشغيل في ترقية تشغيل الشباب و محاربة البطالة"، بدون تاريخ، دراسة حالة معسكر ص 8.

- تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود الاتفاقية والشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

3- شروط التأهيل للاستفادة من جهاز القرض المصغر:

- ✓ يبلغ المستفيد من العمر 18 سنة فما فوق.
- ✓ يكون بدون دخل أو ذوي دخل ضعيف غير مستقر وغير منتظم.
- ✓ يتوفر على إقامة مستقرة.
- ✓ يكون ذو مهارة أو تأهيل يتناسب مع النشاط المرتقب أو المقترح.
- ✓ أن لا يكون قد استفاد من مساعدة أخرى لإحداث الأنشطة.
- ✓ تكون له القدرة على دفع المساهمة الشخصية لتمويل المشروع المحدد ب 3% إلى 5% من كلفة المشروع بعنوان إحداث أنشطة بإنشاء عتاد صغير و 10% من الكلفة الإجمالية التي لا يمكن أن تفوق ثلاثين ألف دينار بعنوان شراء مواد أولية لممارسة نشاط.¹
- ✓ تقديم الملف الخاص بالقرض المصغر والذي يحتوي على:
 - طلب خطي.
 - صورة شمسية.
 - شهادة ميلاد أصلية (12)
 - شهادة عدم العمل.
 - الدبلوم أو شهادة معادلة.
 - 3 نسخ من بطاقة التعريف الوطنية.

المطلب الثالث: تقديم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC .

- 1- نشأة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC): تم إنشاء هذا الجهاز بموجب القانون رقم 188-94 المؤرخ في 06 جوان 1994 والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، كما يوضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي²، يعمل على "تخفيف" الآثار الاجتماعية الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقاً لمخطط التعديل الهيكلي، حيث عرف في مساره عدة مراحل مخصصة للتكفل بالمهام الجديدة المخولة من طرف السلطات العمومية. حيث شرع في

¹ - تقرير مفصل حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، ص2.

² - زكرياء مسعودي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 10

تطبيق نظام تعويض البطالة لفائدة العمال الأجراء الذين فقدوا مناصب شغلهم بصفة لا إرادية و لأسباب اقتصادية.

2- أهداف الجهاز:

إن الغاية الأساسية لهذا الجهاز، تشجيع ظهور المؤسسات المنتجة للشروات إذ يمكن حصر دوره على ما يلي:

- ترقية فكرة المشاريع و الخوض فيها.
- مرافقة أصحاب المشاريع خلال كافة مراحل النضج.
- منح قروض مكيفة بشروط إمتيازية، قروض دون فائدة، إمتيازاتجبائية، إمكانيات الحصول على محلات.

3- شروط الالتحاق بالجهاز:

- بلوغ سن يتراوح من ما بين 35 و 50 سنة.
- الإقامة بالجزائر.
- يتمتع بالجنسية الجزائرية
- عدم شغل منصب عمل مأجور عند إيداع طلب الإعانة.
- التسجيل لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل منذ 06 أشهر الأقل، بصفة طالب الشغل أو أن يكون المعني مستفيدا من تعويض التأمين عن البطالة.
- التمتع بمؤهل مهني قدرات معرفية ذات صلة بالنشاط المراد القيام به.
- عدم ممارسة نشاط للحساب الخاص منذ 12 شهرا على الأقل.
- عدم الإستفادة من تدبير إعانة مخصص لإستحداث النشاط.

4- الإجراءات الاحتياطية:

انطلاقا من سنة 1998 إلى غاية سنة 2004 ، قام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتنفيذ إجراءات احتياطية بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل و المساعدة على العمل الحرّ تحت رعاية مستخدمين تمّ توظيفهم و تكوينهم خصيصا ليصبحوا مستشارين- منشطين على مستوى مراكز مزودة بتجهيزات و معدّات مخصّصة لهذا الشأن .

5- دعم إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمسة و ثلاثين (35) و خمسين (50) سنة:

في إطار مخطط دعم التنمية الاقتصادية و تطبيق برنامج رئيس الجمهورية، الخاص بمحاربة البطالة و عدم الاستقرار، كلف الصندوق (CNAC) بمهمة جديدة وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 514/03 المؤرخ في 06 ديسمبر 2003، تتمثل في دعم ومرافقة خلق النشاط من طرف العاطلين والمسرّحين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 إلى 50 سنة⁽¹⁾. حيث عكف الصندوق ، انطلاقا من سنة 2004 على تنفيذ جهاز دعم إحداث النشاط لفائدة البطالين ذوي المشاريع للفئات المذكورة سابقا لغاية شهر جوان 2010.

إبتداء من سنة 2010، سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية التي يتراوح عمرها ما بين ثلاثين (30) و خمسين (50) سنة الالتحاق بالجهاز، بمزايا متعددة منها مبلغ الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود عشرة (10) ملايين دج بعدما كان لا يتعدى خمسة (05) ملايين دج و كذا إمكانية توسيع إمكانات إنتاج السلع و الخدمات لذوي المشاريع الناشطين.

في أواخر شهر جوان 2010 إثر تقويم مساره، إتخذت السلطات العمومية إجراءات جديدة لتلبية طموحات الفئة الاجتماعية المعنية ترمي أساسا إلى تطوير و تحويل ثقافة المقاوله بحيث أدخلت تعديلات على الجهاز تتضمن:

- تخفيض مدة التسجيل في الوكالة الوطنية للتشغيل (شهر واحد (01) بدلا من ستة (06) أشهر).
- رفع مستوى الاستثمار من خمسة (05) ملايين دينار جزائريا إلى عشرة (10) ملايين دينار جزائريا.
- و علاوة على إحداث النشاط، توسيع إمكانات إنتاج السلع و الخدمات.

بتجربته المستوفية في مجال المرافقة عبر شبكة مراكز المدعّمة للعمل الحرّ المنشأة سنة 1998 بكامل الإقليم الوطني، عكّف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة تخصيص و إعداد لأصحاب المشاريع فضاء يضمن التوفيق المهني الاجتماعي تماشيا مع الأسس القانونية المسيرة لجهاز دعم إحداث و توسيع النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين ثلاثين (30) و خمسين (50) سنة²:

¹ - مصطفى بلمقدم ومصطفى طويطي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية حكومية لامتناس البطالة في الجزائر، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص15.

² تم الاطلاع عليه في 20 03 2015 WWW.CNAC.DZ

باشر الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في إرساء ميكانيزمات داخلية و بناء شراكة وطيدة مع وزارات و مؤسسات تعمل على تجسيد صلاحياته الجديدة .

تكمّن الخدمات الموجهة لذوي المشاريع عبر المراكز المتخصصة في المرافقة الشخصية طيلة مراحل إنشاء النشاط والتصديق على الخبرات المهنية و المساعدة على دراسة المشاريع المعروضة على لجان الإنتقاء و الإعتماد .

ترتكز الاستثمارات المنجزة في الميدان على أساس نمط تمويلي ثلاثي يشترك فيه كل من صاحب المشروع و البنك والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتكلفة استثمارية لا تتعدّى عشرة (10) ملايين ديناراً جزائرياً.

فضلا عن ذلك، تمّ تقرير مساعدات و إمتيازات مالية و جبائية لصالح كلّ شخص يستوفي شروط الإلتحاق بالجهاز بما في ذلك: السن و فترة البطالة و التأهيل أو المهارة المكتسبة في النشاط المراد إنجازه و القدرة على المساهمة في تمويل المشروع "المرافقة": يرافق صاحب المشروع مستشار- منشط يقوم بتقديمه جميع الإستشارات اللازمة لدراسة و تركيب و إنجاز و بعث المشروع بخصوص عملية تقويم خبرات أصحاب المشاريع المهنية، فإنها تتمّ بتمويل من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وإسهام من وزارة التكوين والتعليم المهنيين وباقي القطاعات المعنية "التصديق على المؤهلات المهنية" عند عرض ملف صاحب المشروع على لجنة الإنتقاء و الإعتماد و التمويل للتأكد من مدى نجاعة المشروع و ديمومته في حالة التصديق على مشروعه، تسلم له شهادة القابلية للتمويل.

علاوة على ذلك، خصّص لصالح ذوي المشاريع المؤهلين إمتيازات متمثلة في:

- تخفيض نسب فوائد القروض البنكية.
- تخفيض نسب الرسوم الجمركية.
- الإعفاء الضريبي و شبه الضريبي.
- الإستفادة من قرض غير مكافئ(بدون فائدة) ممنوح من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

فيما يتعلّق بمخاطر قروض الإستثمارات، تمّ إنشاء صندوق الضمان لمرافقة البنوك الشريكة و استيفاء الديون و الفوائد المترتبة في حدود سبعين(70) بالمائة .

المبحث الثاني: آليات التمويل و الحوافز الممنوحة للمشاريع من قبل اجهزة ANSEJ . ANGEM CNAC

المطلب الأول : آليات التمويل و الحوافز الممنوحة للمؤسسة المصغرة المنشأة في إطار "ANSEJ".

أولاً: كيفية إنشاء و تمويل مؤسسة مصغرة في إطار ANSEJ.

يمر إنشاء مؤسسة عبر مراحل تستلزم مرافقة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وقبل الدخول في هذه المراحل، يجب أن يكون الشباب المعنيون على دراية بقدراتهم في ميدان المقاولات عن طريق الإحاطة بجوانب شخصيتهم لمعرفة: نقاط القوة و نقاط الضعف والتحقق من رغباتهم في المقاولات ومدى كفاءاتهم.

بعد الاقتناع بما يحفزهم على إنشاء المؤسسة ينبغي عليهم إتباع المراحل التالية:

1- الاستقبال والإعلام: وفيها نميز 03 مراحل:

المرحلة الأولى: الاستقبال الأولي

تتمثل هذه المرحلة في اللقاء الأول للشباب مع فرع أنساج أو ملحقاته تنطلق من مبدأ أن الشاب لديه معرفة سطحية عن الجهاز (عن طريق: الانترنت، المطويات، أو الملصقات، نشاطات تحسيسية أو عن طريق الاتصال المباشر).

يأتي للمرة الأولى من أجل الاستعلام والتوجيه.

جمع المعلومات حول الشاب وفكرة مشروعه وذلك من خلال ملئه لبطاقة وصفية.

يتم إيداع الملف من طرف الشاب المستثمر ، والذي يضم بدوره ما يلي¹:

- طلب خطي للحصول على الامتيازات يوجه إلى المدير العام الوكالة، ويكون ممضي من طرف الشركاء (نسختين) ، ويوضح نوع التمويل ثنائي أم ثلاثي؛
- شهادة ميلاد رقم 13؛
- صورة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية؛
- وثائق تثبت المؤهلات المهنية لصاحب أو أصحاب المشروع (شهادات علمية، شهادات عمل ...)

¹ منشور مقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، ضمان المستقبل، التمويل الثاني والثلاثي، وزارة التشغيل والضمان الاجتماعي، الجزائر، 2011

- شهادة الإقامة لصاحب أو أصحاب المشروع؛
- تعهد بخلق ثلاث مناصب شغل دائمة بما في ذلك صاحب المشروع، اذا كان سن المسير يتراوح ما بين 35 و 40 سنة؛
- اعتماد أو رخصة أو تصريح بممارسة النشاط عندما يتعلق هذا الأخير بالمهن الحرة؛
- إثبات الشاب العاطل عن العمل من خلال:
- شهادة عدم الاشتراك في الضمان الاجتماعي للأجراء
- شهادة عدم الاشتراك في الضمان الاجتماعي لغير الأجراء
- وللحصول على احد هاتين الوثيقتين يتقدم صاحب المشروع إلى الإدارة المعنية مصحوبا بالوثائق التالية:
- شهادة الميلاد؛
- جدول المستحقات (شهادة عدم الخضوع للضريبة)؛
- تصريح شرقي (وثيقة مرفقة)؛
- جدول المستحقات (شهادة عدم الخضوع للضريبة)
- أ- المرحلة الثانية: جلسة إعلام جماعية.

هذه الجلسة ينشطها مرافق، وفي هذه المرحلة سيكتشف الشاب ما يمكن أن يقدم له جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فيما يخص المرافقة، وكيف يجب عند الاقتضاء من اجل التمكن في هدفه لإنشاء مؤسسة كما يوضع مع اتصال بشباب آخرين مما سيسمح له بالمقارنة بتقييم فكرته لإنشاء مؤسسة ويتم تحديد موعد اللقاء الفردي .

ج- المرحلة الثالثة: اللقاء الفردي الأول.

هذه الجلسة ينشطها المرافق الذي يقوم بمتابعة الشاب إلى غاية انجاز المشروع بعد استلام شهادات عدم الاشتراك في صناديق الضمان الاجتماعي و التأكد من وضعية البطلال يشرع في اللقاء الفردي الأول مع الشاب.

- إقامة علاقة ما بين المرافق وحامل المشروع.
- معرفة محفزات الشاب بالنسبة لفكرة مشروعه ومسار المرافقة.
- التوصل إلى وصف دقيق للنشاط المرتقب.
- المباشرة في عملية إثبات المؤهلات والمكتسبات المهنية.

-إعادة شرح مسار المرافقة.

-تسليم قائمة الوثائق المكونة للملف التقني.

-تحديد النقاط القوية والضعيفة لحامل المشروع (المعرفة - المهارة).

-دراسة الاستثمار الأساسية مع حامل المشروع .

-التوقيع على عقد المرافقة.

-تحديد موعد لإجراء اللقاء الفردي المقبل.

2- هيكلية المعطيات:

تحليل المعلومات التي تم جمعها (دراسة السوق، دراسة مكان إقامة المشروع.....)

أ- تحديد الاختيارات التجارية والاقتصادية:

- تحديد طبيعة الخدمات أو المنتجات.
- استهداف الزبائن.
- تحديد المنافسة والعناصر التي تميزها.
- اختيار مكان إقامة المشروع.
- تحديد الإستراتيجية التجارية.

ب- تحديد الاختيارات التقنية:

- تحديد الاحتياجات فيما يخص التهيئة(عند الاقتضاء) زيارة الموقع.
- إعداد جدول المواد الأولية واللوازم.
- تحديد طبيعة التجهيزات الواجب اقتناءها(العتاد المنقول، الإعلام الآلي، الأثاث، الآلات والأدوات)
- تحديد القدرات خصائص التجهيزات (القدرات الإنتاجية، الطاقة...)
- تحديد طريقة اقتناءها(محلي، مستورد) وطرق الدفع (تسيق...)
- تحديد الأسعار.
- تحديد التأمينات المقرر عقدها.

- استلام الوثائق المكونة للملف التقني.

ج- تحديد اختيارات الموارد البشرية:

- تحديد الاحتياجات فيما يخص المستخدمين.

- تحيد مستوى الراتب الشهري.

د- تحديد الاختيارات القانونية:

- اختيار الصبغة القانونية.

هـ- تحديد الموارد المالية:

- ترجمة مالية للاختيارات المقررة

3- تقييم المشروع:

في هذا المستوى يشرع في تقييم المشروع، التأكد من إمكانية انجازه وتقديم مردودية وإتمام دراسة جدوى المشروع والدراسة التقنية الاقتصادية مع صاحب المشروع قبل تسليم الملف للجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع

4- قبول المشروع: يتم ذلك من طرف لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع من طرف وكالة أنساج.

وتقدم المشروع من طرف صاحبه بعد ما تم:

✓ دراسة المشروع من طرف اللجنة.

✓ استلام محضر اجتماع اللجنة.

حيث أنه:

- في حالة القبول: تقدم شهادة التأهيل يوقع عليها مدير الفرع.

- في حالة الرفض: الإبلاغ بالرفض من قبل مدير الفرع.

- في حالة الطعن: يقدم المشروع للدراسة من جديد على مستوى الفرع من قبل صاحبه.

● شروط التأهيل:

- أن يكون الشاب بطالا.

- أن يتراوح سنه بين 19 و 35 سنة ويمكن أن يصل 40 سنة بالنسبة لمسير المؤسسة على أن

يتعهد بتوفير ثلاثة مناصب عمل دائمة (بما فيها الشركاء).

- أن تكون لديه مؤهلات مهنية ذات علاقة بالنشاط المرتقب .
- أن يقدم مساهمة شخصية في تمويل المشروع.

ثانيا: التمويل .

توجد صيغتان للتمويل في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

1- التمويل الثنائي:

ويشمل المساهمة المالية لصاحب المشروع والقرض بدون فائدة المقدم من طرف الوكالة يتعلق هذا النوع من التمويل بمستويين.

✓ المستوى الأول: مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 5000.000 دج.

الجدول رقم (01): المستوى الأول من التمويل الثنائي على مستوى ANSEJ.

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة (الوكالة)
71 %	29 %

- المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

✓ المستوى الثاني: مبلغ الاستثمار يتراوح من 5000.001 دج إلى 10000.000 دج

الجدول رقم (02): المستوى الثاني من التمويل الثنائي على مستوى ANSEJ.

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة (الوكالة)
72 %	28 %

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

2- التمويل الثلاثي:

ويشمل المساهمة المالية لصاحب المشروع والقرض بدون فائدة المقدم من طرف الوكالة والقرض البنكي.

- يتعلق هذا النوع من التمويل بمستويين.

✓ المستوى الأول: مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 5.000.000 دج.

الجدول رقم (03): المستوى الأول من التمويل الثلاثي على مستوى ANSEJ.

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة (الوكالة)	القرض البنكي
%1	%29	%70

- المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

✓ المستوى الثاني: مبلغ الاستثمار يتراوح من 2.000.001 دج إلى 10.000.000 دج

الجدول رقم (04): المستوى الثاني من التمويل الثلاثي على مستوى ANSEJ.

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة (الوكالة)	القرض البنكي
%2	%28	%70

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

وفي هذه الحالة (التمويل الثلاثي) يتم تحضير صاحب المشروع للتفاوض من اجل الحصول على قرض بنكي على

أساس التحكم في شروط القرض فيما يخص:

- مدة القرض.
- مدة التأجيل.
- نسبة الفائدة.
- تحديد جدول تسديد القرض البنكي.

ثالثا: الحوافز الممنوحة للمشاريع من قبل ANSEJ

1- تكوين صاحب المشروع:

هذه المرحلة مرهونة بالموافقة على التمويل ويتم فيها:

- تحديد وتحليل احتياجات التكوين من طرف المرافق.
- إعداد برامج تكوين وتنظيم دورات تكوينية من طرف الفرع حسب احتياجات أصحاب المشاريع، كل هذا من أجل الرفع من حظوظ نجاح المشروع عن طريق تعزيز قدرات صاحبه فيما يخص:
- التفاوض التجاري.
- تسيير العقود.
- تسيير المؤسسة.

2- المرافقة في مرحلة التأسيس القانوني وتمويل المشروع:

وهنا يتم جمع التمويلات والتأسيس القانوني للمؤسسة وذلك بإبرام عقد لإيجار طبقا للقانون الأساسي لدى موثق.

- شهادة إثبات الوجود بطاقة الضرائب.
- التسجيل في السجل التجاري.
- في غرفة حرف (بطاقة حرفي).
- في غرفة الفلاحة (بطاقة الفلاح).
- في نقابة المهن المنظمة (أطباء، مهندسون، معماريون، موثقون...)
- فتح حساب جاري باسم المؤسسة المصغرة .
- دفع المساهمة الشخصية .
- القيام بزيارة ما قبل التمويل.
- الاشتراك في صندوق الضمان (التمويل الثلاثي).
- توقيع صاحب المشروع على قائمة برنامج التجهيزات.
- جمع الضمانات (دفتر الشروط وسندات الأمر).
- توقيع مدير الفرع على قرارات منح الإعانات والامتيازات المتعلقة بمرحلة الانجاز.
- دفع القرض بدون فائدة من طرف مدير الفرع.
- إعداد أمر نزع الشيكات من طرف فرع الوكالة.

3- الإعانات المالية والامتيازات الجبائية التي تقدمها "ANSEJ":

تقدم الإعانات المالية والامتيازات الجبائية أثناء مرحلتين:

أ- مرحلة الانجاز:

1. الإعانات المالية:

- القرض بدون فائدة: وهو قرض على المدى الطويل تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب للمؤسسة المصغرة.
- التخفيض من نسبة الفائدة على القرض البنكي (في إطار التمويل الثلاثي): تدفع الوكالة جزءا من الفوائد على القروض البنكية وتباين مستوى التخفيض حسب طبيعة موقع النشاط.

الجدول رقم (05): الإعانات المالية حسب طبيعة موقع النشاط.

المناطق الخاصة	المناطق الإعانات
95%	القطاعات ذات الأولوية
80%	القطاعات الأخرى

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

- القطاعات ذات الأولوية، الفلاحة، الري، الصيد البحري.

2. الامتيازات الجبائية:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الإستثمار.
- تخفيض بنسبة 5% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الإستثمار.
- الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمؤسسات.

ب- مرحلة الاستغلال:

- وتشمل الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسة لمدة 3 سنوات بداية من انطلاق النشاط وتمثل في:
- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاطات المهنية.
- تمديد فترة الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة عامين عندما يتعهد
- المستثمر بتوظيف خمس عمال على الأقل لمدة غير محددة.
- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات الصغيرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية .

4- المرافقة في مرحلة انجاز المشروع:

إن الهدف من المرافقة هي انجاز المشروع في أحسن الظروف والآجال وذلك بإقامة علاقة منتظمة مع صاحب المشروع كل خمسة عشر يوما عن طريق القيام بمحادثات وزيارات ميدانية للاطلاع على حالة تقدم انجاز المشروع وتحديد التدابير الواجب اتخاذها ومساعدة صاحب المشروع في مساعيه من اجل اقتناء تجهيزات فيما يخص:

- كفاءات الدفع.
- احترام آجال التسليم.
- الإجراءات الجمركية .
- الإجراءات الإدارية والتنظيمية.
- مطابقة التجهيزات مع المراجع التقنية.
- استلام التجهيزات (المؤقت والنهائي).

5- المرافقة بعد انجاز المشروع:

وهنا نميز (حالتين) مرحلتين:

✓ المرحلة الأولى: المرافقة عند انطلاق النشاط.

تبدأ مرحلة انطلاق النشاط فور الاستلام المؤقت للتجهيزات وتنتهي مع الاستلام النهائي لها.

وهنا يتعلق الأمر بمرحلة حاسمة والتي من خلالها تتم مساعدة الشباب المقاول في وضع إعلام وتسيير لتزويده بمعلومات حول سير المؤسسة وتشجيعه للانتقال من وضع صاحب المشروع إلى رئيس المؤسسة والذي ينبغي عليه منذ تلك اللحظة إثبات قدراته في تسيير المؤسسة في محيط تنافسي.

✓ المرحلة الثانية:

- وجاءت هذه المرحلة للسهر على ديمومة المؤسسة المصغرة وتطويرها وذلك من خلال:
- مساعدة الشاب المقاول على تجاوز صعوبات التسيير وتلك المتعلقة بالمخاوف الناجمة عن مسؤولياته الجديدة.
- السهر على إبقاء الاتصال مع رئيس المؤسسة من خلال تنظيم لقاءات دورية، زيارات ميدانية ومحادثات هاتفية.
- تقديم المساعدة في إعداد مؤشرات التسيير.
- تقديم المساعدة في وضع إستراتيجية لتنمية المؤسسة.
- تنظيم عمليات تدعيمية من اجل تقديم استشارة خاصة للشباب رؤساء المؤسسات
- تحديد احتياجات رؤساء المؤسسة بالنسبة للتكوين.

المطلب الثاني: آليات التمويل و الحوافز الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

➤ كيفية التمويل:¹

- الحالة الأولى: إذا كان القرض يتعلق بمشروع لخلق النشاط (اقتناء عتاد): في هذه الحالة إذا كانت الكلفة الإجمالية للمشروع تتراوح ما بين (100000 دج و 400000) فإن تركيبة التمويل المالي يكون على الشكل التالي:
 - قرض بنكي ثابت نسبته 70% من الكلفة الإجمالية (حسب الفاتورة) يسدد على 5 سنوات بنسبة فائدة 1% و 2%.
 - مساهمة شخصية نسبته من 3% إلى 5% من الكلفة الإجمالية للمشروع.
 - قرض بدون فوائد نسبته من 25% إلى 27% من الكلفة الإجمالية (حسب الفاتورة) تمنحه وكالة القرض المصغر يسدد على 3 سنوات بالنسبة للمشاريع المتعلقة بالإنتاج (02) سنتين بالنسبة للنشاط الخدماتي.
- إذا كانت الكلفة الإجمالية للمشروع تتراوح ما بين 50.000 و 100.000 دج فإن التمويل المالي يقتصر على البنك وصاحب المشروع فقط دون مشاركة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتكون تركيبة التمويل كما يلي:
 - قرض بنكي نسبته 95% أو 97% من كلفة المشروع.
 - مساهمة شخصية من 3% إلى 5% من كلفة المشروع.
 - بعد حصول صاحب المشروع على قرار التأهيل والموافقة البنكية المبدئية يقوم بالإجراءات التالية:
 - فتح حساب بنكي بوكالة البنك المعنية.
 - يسدد منحة الاشتراك والانخراط في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة المحددة بنسبة 0.5% من مبلغ القرض البنكي.
 - يودع مبلغ المساهمة الشخصية بالحساب البنكي وتحول إليه وكالة القرض المصغر مبلغ بدون فوائد ويضع البنك القرض تحت تصرف المستفيد.

¹ - تقرير مفصل حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، مرجع سبق ذكره، ص 03.

• الحالة الثانية:¹

في هذه الحالة فان الكلفة الإجمالية لا تتعدى مبلغ (30.000) دج وهذا المبلغ مخصص لطلب شراء مواد أولية تسمح للمستفيد بممارسة النشاط وخاصة النساء الماكثات في البيوت ويكون التمويل المالي مقتصرًا على مساهمة صاحب الطلب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر كما يلي:

- مساهمة شخصية نسبتها 10%.
- قرض بدون فائدة نسبته 90% تمنحه الوكالة يسدد خلال سنة مع إعطاء مدة تأجيل 03 أشهر.
- يتم تسديد القرض البنكي على مستوى الوكالة البنكية وفق الرزنامة والجدول الذي يحدد حسب مدة تسديد القرض اما تسديد القرض بدون فوائد فيتم في حساب بريدي مركزي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر طبقا للجدول الزمني الموافق لمدة التسديد.

المطلب الثالث :آليات التمويل و الحوافز الممنوحة للمشاريع في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

أولا : تمويل المشروع في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

يمول المشروع الذي تصل قيمته إلى (10) ملايين دينار جزائري من طرف (03) مصادر.

- البطال صاحب المشروع: بمساهمة نقدية أو عينية.
- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: بسلفة غير مكافأة (واجبة السداد بدون فائدة).
- البنك: بقرض مخفض الفوائد.

يوجد مستويات لتمويل المشروع (حسب المبلغ المالي للاستثمار):

1- المستوى الأول:

- استثمار بمبلغ يقل أو يساوي 5000 000 00 دج
- تمثل المساهمة الشخصية ب 5% على الأقل من المبلغ الإجمالي للاستثمار.
- تقدر السلفة غير المكافأة التي يمنحها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والمحددة ب 25% من المبلغ الإجمالي للاستثمار.
- لا يمكن أن يتجاوز القرض البنكي 70% من مبلغ الاستثمار الإجمالي .

¹ - تقرير مفصل حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، مرجع سبق ذكره ، ص3.

2- المستوى الثاني:

- استثمار بمبلغ يفوق 5000 000 00 دج ويقل أو يساوي 10 000 00
- تمثل المساهمة الشخصية على الأقل ب10% من مبلغ الاستثمار الإجمالي.
- تقدر السلفة غير المكافأة التي يمنحها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والمحددة ب20% من المبلغ الإجمالي للاستثمار.
- لا يمكن أن يتجاوز القرض البنكي 70% من مبلغ الاستثمار الإجمالي .
- مدة تسديد القرض البنكي لا يمكنها أن تكون اقل من 08 سنوات منها 03 سنوات إرجاء.

ثانيا :الامتيازات و الحوافز الممنوحة من قبل الصندوق

1- عند تنفيذ المشروع :

- تطبيق معدل مخفض بنسبة 5 % من الرسوم الجمركية على التجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع .
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة للتجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.
- الإعفاء من رسوم تحويل الملكية لشأن الإقتناءات العقارية المحققة في إطار ذات المشروع.

2- عند استغلال المشروع لمدة 3 سنوات:الإعفاء من:

- الضريبة على أرباح الشركات .
- الضريبة على الدخل الإجمالي.
- الرسم على النشاط المهني.
- الرسم العقاري الخاص بملكية البنايات .

الفصل الثالث:

الفصل التطبيقي

مقدمة:

لقد انتهجت الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية سياسات متعددة الجوانب تهدف في مجملها إلى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة في مجال الاستثمار عملت الدولة على تشجيع الاستثمار المحلي، في هذا الفصل التطبيقي حاولنا دراسة مجهودات الدولة في دعم الاستثمار وأثر هياكل تمويل الاستثمار على التنمية بولاية سعيدة، وحقيقة تواجد هذه المشاريع على أرض الواقع ومعرفة مدى نجاحها.

المبحث الأول : أجهزة الدولة في دعم الاستثمار .

و في هذا الإطار تجد الإشارة إلى ثلاثة أجهزة عملية لخلق نشاطات .

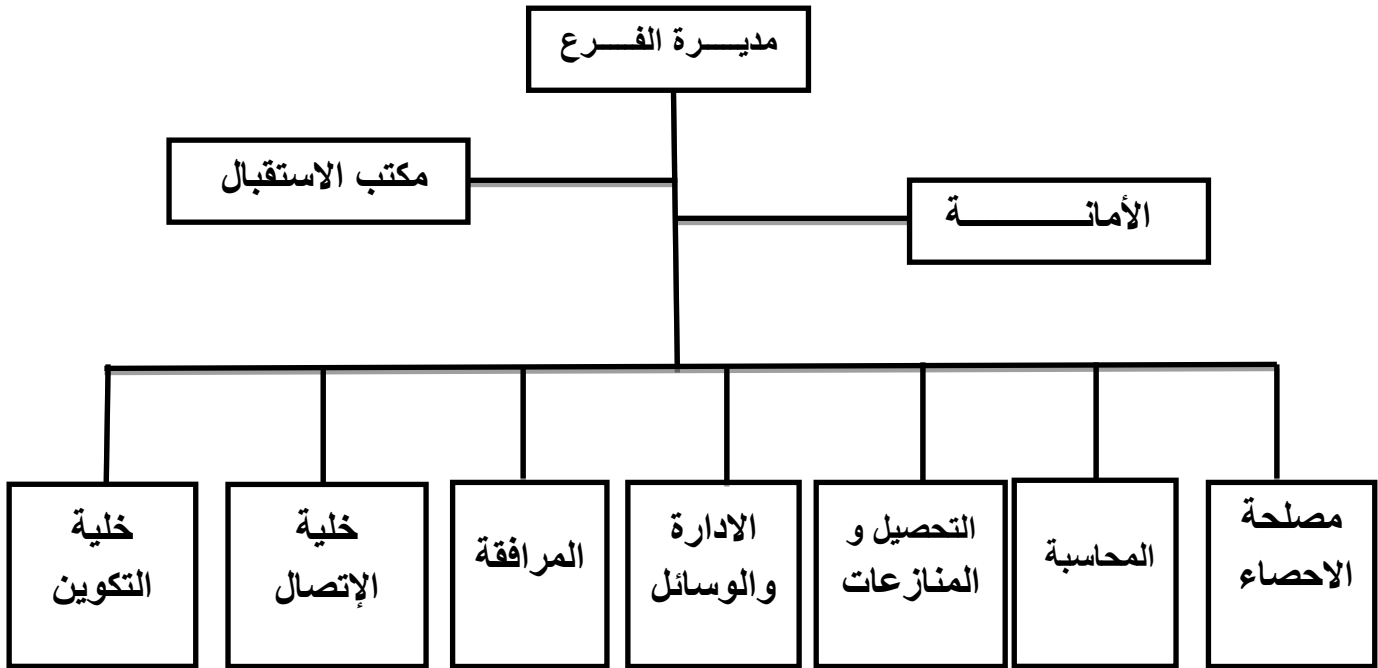
1- وكالة دعم تشغيل الشباب لولاية سعيدة.

تأسست الوكالة في مارس سنة 1998 وهي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب

البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة، وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية

والاستقلال المالي خاضعة لسلطة رئيس الحكومة، تابعة لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

• الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سعيدة.

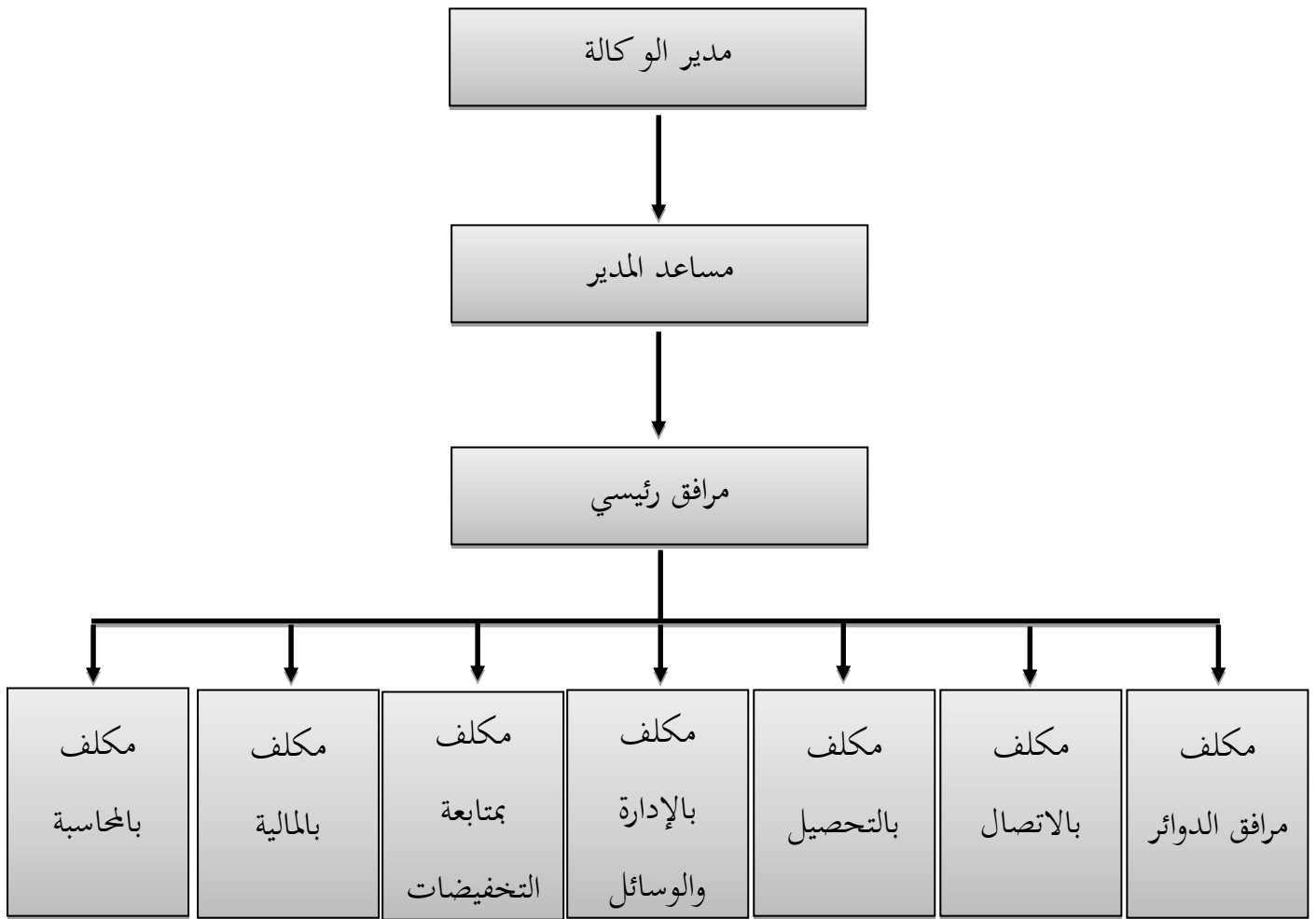


المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سعيدة.

2- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية سعيدة :

تمثل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر آلية جديدة أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 لترقية الشغل الذاتي ودعم المؤسسات، إلا أنه لم ينطلق نشاط الوكالة فعليا على أرض الواقع إلا في منتصف سنة 2005، وتشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر و الهشاشة الاجتماعية¹.

الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:



المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

¹Agence national de gestion de micro crédit, lettre de l'agence, revue Bimestrielle N°1,

3- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة هيئة حكومية جزائرية أنشئت في 1994 وله علاقة بالفئات المسرحية من العمل لأسباب اقتصادية خاصة بالمؤسسة والسعي لإدماجهم مرة ثانية في العمل، وذلك عبر طرق البحث الفعلي عن مناصب العمل والمساعدة في الإجراءات لإنشاء مؤسسة أو عن طريق التكوين أو التحويل. وقد تطور دور الصندوق من مجرد تقديم الإعانات إلى جهاز حكومي لدعم الاستثمار والتقليص من حجم البطالة.

ولمعرفة مساهمة أجهزة الدعم الثلاث في تنمية الاستثمار قمنا بدراسة على مستوى تلك الأجهزة والجداول التالية توضح ذلك .

-الجدول رقم (06): يوضح توزيع الاستثمارات حسب القطاعات على مستوى الوكالة الوطنية لدعم

و تشغيل الشباب ANSEJ في الفترة (2010_2014) :

قطاعات النشاط	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب الشغل	قيمة الاستثمار(دج)
الادارة	03	09	15596,896
الصناعة	752	2466	251394641
البناء و الاشغال العمومية	154	366	13713993,67
فلاحة	1572	4248	247144954,1
الخدمات	2786	7975	452348432,1
الحرف	932	2064	286291144
المجموع	6199	17128	1250908762

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

ولاية سعيدة الفترة (2010_2014)

التعليق:

يتضح من خلال الجدول السابق بأن الخدمات تأخذ أكبر حصة من حجم قيمة الاستثمارات و مناصب العمل المحققة تليها الفلاحة من حيث عدد المناصب متقدمة على قطاعي الصناعة والحرف رغم أن حجم استثماره أقل من القطاعين التاليين ويمكن ذلك راجع إلى طبيعة المنطقة (منطقة فلاحية)، وكذلك مشاريع قطاع الفلاحة ضعف عدد مشاريع الصناعة، أما قطاع الإدارة العمومية فهو في المرتبة الأخيرة حيث سجل فقط ثلاث مشاريع سنة 2014.

- جدول (07): احصائيات اجمالية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منذ الفترة 2010 الى غاية نهاية 2014:

السنوات	عدد الملفات المودعة	عدد شهادات القبول الممنوحة	عدد الملفات المقبولة من طرف البنك	عدد الملفات الممولة	عدد المناصب المقترحة	عدد مناصب الشغل المحققة
2010	1380	734	442	402	1207	1223
2011	1646	957	620	610	1903	1242
2012	2139	955	1082	2100	3432	5889
2013	1821	1057	1268	1521	5445	4563
2014	1602	977	1651	1565	4806	4635

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الوكالة من إعداد الطلبة بالإعتماد على وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و

تشغيل الشباب و لاية سعيدة

التعليق:

في سنة 2010 تم إيداع 1380 ملف مشروع إنشاء مؤسسة مصغرة من أجل خلق 1207 منصب شغل أين تم منح شهادة قبول 734 أي ما يعادل 53,18% إلا أنه على مستوى البنوك تم قبول 442 ملف أي ما يعادل 32,02% من عدد الملفات المودعة خلال سنة 2010، وهذا ما يعادل حوالي 60,21% عدد الملفات التي منحت لها شهادات القبول على مستوى ANSEJ، وهذا دليل بَيّن وجليّ على حجم الملفات التي تم رفضها بين الوكالة والبنك والمقدرة بـ 938 ملف وهو ما يعادل تقريبا 67,97% من عدد الملفات المودعة،

وإجمالاً من خلال الاستثمار المصغر والمتعلق بإنشاء مؤسسات مصغرة عن طريق وكالة دعم تشغيل الشباب ANSEJ فقد تم تسجيل ارتفاع إيجابي في استحداث مناصب العمل حيث انتقلت من 1223 سنة 2010 إلى 4635 سنة 2014 باستثناء سنة 2012 وذلك لأن حجم المشاريع الممولة كان كبير وقدر بـ 2100 ملف.

الجدول رقم (08): توزيع المشاريع الممولة حسب القطاعات على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM من 2010 إلى 2014.

قطاعات النشاط	الممولة المشاريع	عدد مناصب الشغل	قيمة الاستثمار (دج)
الفلاحة	954	1393	66343622.64
البناء و الأشغال العمومية	839	1158	33138175.78
الصناعة	1431	1830	70737187.80
الخدمات	1483	1988	116330060.90
تجارة	01	01	245811.23
الحرف	1324	1722	70694942.41
الصيد	02	03	20000.00
المجموع	6034	8095	357509800.80

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 2010-2014.

التعليق:

كشفت الإحصائيات أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع سعيدة قد مولت خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2014 ، 6034 مشروع والتي خلقت 8095 منصب شغل بمبلغ إجمالي قدر بـ 357509800.80 ويتضح أن قطاع الخدمات والصناعة يستحوذ على أكبر نسبة من المشاريع الممولة والمقدرة بـ 25% و 24% على التوالي ثم قطاع الحرف بـ 22% .

الجدول (09): يوضح الإحصائيات الإجمالية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.

السنوات	عدد الملفات المودعة	عدد شهادات القبول	عدد الملفات المقبولة من طرف البنك	عدد الملفات الممولة	عدد المناصب المقترحة	عدد مناصب الشغل المستحدثة
2010	1079	768	514	446	670	471
2011	1531	1213	325	1022	750	1607
2012	3901	3777	102	2041	3000	3063
2013	808	806	183	714	300	787
2014	2184	2119	345	1811	2850	2718

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 2010-2014.

التعليق :

يوضح الجدول أعلاه أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر قد سجل 2184 ملف مشروع إنشاء مؤسسة مصغرة، تم المصادقة على 2119 ملف حيث مولت 1811 ملف أي ما يعادل نسبة 83% من مجموع الملفات المودعة خلال نفس السنة مما نتج عنه خلق 2718 منصب شغل، وعموماً الجدول يوضح ارتفاع عدد المشاريع الممولة من سنة إلى أخرى باستثناء سنة 2013 ليحدث عن ذلك ارتفاع في عدد المناصب الشغل المستحدثة.

3) الجدول رقم (10): توزيع المشاريع الممولة حسب نوعية النشاط على مستوى الصندوق الوطني

للتأمين عن البطالة للفترة 2010-2014.

نوع النشاط	المشاريع الممولة	المناصب المستحدثة	المبلغ الإجمالي للاستثمار
الفلاحة	198	388	785096276.60
الحرف	37	90	93173534.29
الاشغال العمومية	69	170	321612687.80
الصناعة	72	236	450422483.20
الخدمات	156	306	582765690.90
نقل البضائع	255	297	628121657.90
نقل المسافرين	79	125	244043170.90
مشاريع أخرى	43	57	134025873.58
المجموع	909	1669	3239261375

المصدر : وثائق مقدمة من طرف مديرية التشغيل لولاية سعيدة .

التعليق :

من خلال الجدول نلاحظ أن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة مَوَّل 909 مشروع منذ سنة 2010 حتى 2014 مما مكنه من استحداث 1669 منصب شغل بتكلفة تقدر بـ 3239261375 دج، حيث استحوذ قطاع النقل على أكبر نسبة من المشاريع الاستثمارية الممولة بحوالي نسبة 37% يأتي في المرتبة الثانية قطاع الفلاحة بنسبة 22% تقريبا ويرجع ذلك إلى طبيعة المنطقة (منطقة فلاحية) ثم قطاع الخدمات بنسبة 17%، غير أن قطاع الصناعة لم يستحوذ إلا على نسبة 7%، ويرجع تفاوت النسب بين القطاعات الثلاثة إلى ميول واهتمام الشباب البطال إلى قطاع الخدمات نظرا للمزايا في هذا القطاع من خلال الربح السريع وارتفاع المداخيل والأجور فيه، في حين أن قطاع الحرف مازال لم ينل نصيبه بعد رغم الإجراءات التنفيذية التي اتخذتها الدولة اتجاه هذا القطاع.

وأمام هاته المعطيات وللتأكد من مدى تحقق هاته المشاريع وكذا حقيقة التمويل وتسديد الديون قمنا بزيارات ميدانية إلى بعض البنوك على مستوى الولاية.

الدراسة على مستوى بنوك ولاية سعيدة:

قمنا بالتوجه إلى ثلاث بنوك (البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية) وذلك لمعرفة حقيقة التمويل وتسديد الديون للمشاريع الممولة.

1- الدراسة على مستوى البنك الخارجي الجزائري:

الجدول (11): يوضح توزيع المشاريع الممولة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة فرع ولاية سعيدة .

المشاريع المرفوضة من طرف البنك	المشاريع الممولة	قطاعات النشاط
03	08	البناء و الاشغال العمومية
01	16	الصناعة
08	107	الخدمات
02	94	النقل
14	225	مجموع المشاريع الممولة

الجدول (12): حجم القروض غير المسددة في الفترة 2009 _ 2014.

617959000.00	حجم الإستثمار
432571000.00	مبلغ القروض غير المسددة
%70	نسبة عدم التسديد
374	عدد وظائف الشغل المحتملة

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الخارجي

التعليق:

البنك الوطني الخارجي الجزائري مؤل 225 مشروع في حين رفض 14 مشروع في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة خلال الفترة الممتدة 2010-2014، وبلغت نسبة عدم التسديد 70% وهي نسبة مرتفعة.

الجدول (13): توزيع المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب.

المشاريع المرفوضة من طرف البنك	المشاريع الممولة	قطاعات النشاط
11	49	البناء و الاشغال العمومية
08	168	الصناعة
19	165	النقل
24	801	الخدمات
62	1184	مجموع المشاريع الممولة

الجدول (14) : حجم القروض غير المسددة في الفترة 2009 _ 2014.

4716384000.00	حجم الإستثمار
3300009000.00	مبلغ القروض غير المسددة
%69,96	نسبة عدم التسديد
1860	عدد وظائف الشغل المحتملة

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الخارجي

التعليق:

من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ أن البنك وافق على تمويل 1184 ملف في إطار المشاريع المنشأة من قبل الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (2010-2014)، حيث استحوز قطاع الخدمات بأحد أنواعه والمتمثل في النقل على أكبر نسبة من المشاريع الممولة قدرت بـ 81,58%، أما الجدول (14) فيوضح رغم استفادة الشباب من القروض لمشاريعهم إلا أنهم فشلوا في سداد القروض حيث بلغت نسبة عدم التسديد بـ 69,96% رغم وجود التخفيضات والتأجيل لدفع المستحقات وهذا راجع إلى إمكانية أغلب هاته المشاريع لم يجسدها أصحابها على أرض الواقع وأن الأموال التي استفادوا منها قد تكون وجهت إلى الأماكن وصرفت في غير محلها.

الجدول (15): توزيع المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع ولاية سعيدة .

المشاريع الممولة	قطاعات النشاط
126	الخدمات
52	النقل
178	مجموع المشاريع الممولة

الجدول (16): حجم القروض غير المسددة في الفترة 2009 _ 2014.

103388000.00	حجم الاستثمار
33212000.00	القروض الغير مسددة
%32,12	نسبة عدم التسديد
204	عدد وظائف الشغل المحتملة

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الخارجي

التعليق:

من بين المشاريع التي سبق وحصلت على الموافقة من قبل لجان الاختيار والمراقبة للفترة الممتدة ما بين 2009-2014 في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع ولاية سعيدة أن البنك الخارجي الجزائري وافق على تمويل 178 ملف وقدر حجم الاستثمار بـ **103388000 دج**، في حين أن نسبة عدم التسديد بلغت %32,12 وهي أقل من %50 وهذا ما يعني أن المشاريع الممولة في إطار برنامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر موجودة على أرض الواقع.

2- المشاريع الممولة من طرف البنك الوطني الجزائري:

الجدول (17): توزيع المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ).

السنة	عدد المشاريع الممولة	المبلغ (KDA) الإجمالي	المبالغ غير المسددة	نسبة عدم التسديد
2009	106	133408	102073	% 76.73
2010	140	290835	271760	%93.44
2011	265	673699	538960	%80
2012	478	1378676	1171875	%85
2013	741	2231864	1870302	%83.79
2014	1103	3566531	2796493	%78.40
المجموع	2833	8275013	6751463	%75,25

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري لولاية سعيدة.

التعليق:

الجدول يوضح عدد الملفات التي تم تمويلها خلال الفترة 2009-2014 من قبل البنك الوطني الجزائري في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، حيث بلغ عدد الملفات التي تم تمويلها بـ 2833 ملف بمبلغ إجمالي 8255013000 دج، بينما بلغت نسبة عدم التسديد بـ 75,25% وهذا مؤشر على أن معظم هذه المشاريع لم يجسدها أصحابها على أرض الواقع للأسف فرغم انتهاء مدة الاستحقاق إلا أنهم لم يتمكنوا من التسديد.

الجدول (18): توزيع المشاريع الممولة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
(C.N.A.C).

السنة	عدد المشاريع الممولة	المبلغ (KDA) الإجمالي	المبالغ غير KDA المسددة	نسبة عدم التسديد
2009	26	22732	17049	75%
2010	41	31373	17049	54.34%
2011	50	43658	26195	60%
2012	91	85762	55745	65%
2013	93	152613	94621	62%
2014	130	265504	156648	59%
المجموع	431	601642	367307	61%

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري لولاية سعيدة.

التعليق:

بلغ عدد المشاريع الممولة من طرف البنك الوطني الجزائري في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة 431 ملف وحجم استثماري قدر بـ 601642000 دج ونسبة عدم التسديد بـ 61% حيث هناك ارتفاع في عدم التسديد للقروض الممنوحة لهاته المشاريع التي تكون لم تنجز بنسبة كبيرة.

الجدول (19): في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (A.N.G.E.M) .

السنة	عدد المشاريع الممولة	(KDA) المبلغ الإجمالي	المبالغ غير المسددة KDA	نسبة عدم التسديد
2009	23	4877	2194	45%
2010	26	4617	1847	40%
2011	34	4567	1599	35.01%
2012	28	5336	1868	35%
2013	16	6519	1891	29%
2014	39	19630	9815	50%
المجموع	166	45546	19214	%42,18

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري لولاية سعيدة.

التعليق:

الجدول يوضح عدد المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من طرف البنك الوطني الجزائري للفترة 2009-2014 حيث بلغت 166 ملف ممول، بينما نسبة عدم تسديد القروض لم تتجاوز 50% وهذا مؤشر حسن دلالة أن هناك مشاريع انطلقت فعلا و يحتمل عدم التسديد راجع إلى بعض الصعوبات في توفير مبالغ القروض.

3- المشاريع الممولة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

الجدول (20): توزيع المشاريع الممولة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة فرع سعيدة.

السنة	عدد المشاريع الممولة	المبلغ الإجمالي	المبالغ غير مسددة	نسبة عدم التسديد
2007	63	77 827 192,00	55 710 881,92	%71,58
2008	83	1 330 949,94	985 201,24	%74,02
2009	52	808 363,89	444 109,50	%54,94
2010	48	1 104 493,00	839 808,02	%76,04
2011	81	1 775 161,60	1 043 418,58	%58,78
2012	60	1 620 739,00	1 017 272,60	%66,00
2013	26	666 443,00	348 163,60	%52,24
2014	34	1 013 276,00	623 481,40	%61,53

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

التعليق:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤل 447 ملف مشروع بمبلغ إجمالي قدره 909769835 دج في حين بلغت نسبة عدم التسديد 64,39% خلال الفترة الممتدة 2007-2014 وهي نسبة تفوق المتوسط.

الجدول (21): توزيع المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM).

السنة	عدد المشاريع الممولة	المبلغ الإجمالي	المبالغ غير مسددة	نسبة عدم التسديد
2007	24	6 078 792	3 951 214,80	%65
2008	63	19 024 962	11 605 226,82	%61
2009	11	2 732 512	1 557 532	%57
2010	1	224 000	20 9602	%98
2011	11	2 919 389	2 189 542	%75
2012	26	18 187 500	10 457 813	%57
2013	6	3 488 700	-	-
2014	7	3 726 200	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

ملاحظة: فيما يخص المبالغ غير المسددة لسنتي 2013 و 2014 غير متوفرة لدى البنك .

التعليق:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية ممول 149 مشروع غير أنه لم يتم تسديد القروض الممنوحة خلال الفترة 2007-2014 وهذا مؤشر على أن معظم هذه المشاريع لا توجد على أرض الواقع مما عسر من دفع مبلغ القروض عند انتهاء تاريخ الاستحقاق من قبل أصحاب المشاريع المستفيدين في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ونلاحظ أن هناك ارتفاع في نسب عدم التسديد تفوق 50%.

الجدول (22): توزيع المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ).

السنة	عدد المشاريع الممولة	المبلغ (د ج)	المبالغ غير مسددة (د ج)	نسبة عدم التسديد
2007	221	7.46 347 5354	3 197 979,95	%69
2008	139	3 816 72999	2 709 878,30	%71
2009	316	9 163 95000	5 269 288,50	%57
2010	336	7 894 80001	1 145 267,20	%64
2011	463	1 222 08600	696 589,00	%57
2012	779	000253 236	1 873 946,40	%74
2013	346	12 050 75700	-	-
2014	454	13 421 75410	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

التعليق:

من خلال الجدول المشاريع الممولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة الممتدة من 2007-2009 والتي قدرّت بـ 3054 ملف مشروع إنشاء مؤسسة لم يتم تسديد القروض من قبل أصحاب المشاريع عند وصول تاريخ الاستحقاق وهذا ما يوضحه ارتفاع نسب عدم التسديد التي فاقت 50% مما يدل على أن معظم هذه المشاريع لا توجد على أرض الواقع.

المبحث الثاني: أثر الاستثمارات على التنمية بولاية سعيدة.

ومن أجل التأكد من ما مدى تحقيق المشاريع الاستثمارية من عدمها على مستوى بعض القطاعات (الفلاحة، البناء) والتي تعد قطاعات مهمة، خصوصا وأن هاته القطاعات أخذت نصيبا مهما من الاهتمام والتكفل من قبل الأجهزة الداعمة، وهل هاته المشاريع حققت النتائج المرجوة منها من خلال أثرها على التنمية المحلية بولاية سعيدة.

1/ الزيارة الميدانية لمديرية الفلاحة:

تقدر المساحة الصالحة للزراعة بولاية سعيدة بـ 308206.00 ونظرا لتنوع النشاط الفلاحي بها بسبب الطبيعة الفلاحية المناخية التي تتميز بها الولاية أدى ذلك إلى تقسيمها إلى أربع مناطق فلاحية تتصدرها المنطقة التي تتميز بزراعة الحبوب وتربية الأغنام والأبقار والسهوب، تقدر مساحتها بحوالي 120000,00 هكتار وتمثل نسبة 19% من المساحة الفلاحية الإجمالية، أثناء مقابلتنا الشخصية لرئيس قسم متابعة الاستثمارات على مستوى مديرية الفلاحة، حاولنا أن نعرف ما مدى أثر المشاريع الممولة من قبل الأجهزة الداعمة على التنمية الفلاحية على مستوى ولاية سعيدة، حيث أوضح لنا أن صغار المستثمرين المتحصلين على الدعم يهتمون بالمشاريع المتعلقة بتربية الأبقار وكذا طلب معدات استصلاح الأراضي الزراعية (الجرارات) غير أنه للأسف عند حصول هؤلاء المستثمرين على الدعم، وعند المتابعة الميدانية لا نجد أغلب هاته المشاريع على أرض الواقع، وهذا ما انعكس سلبا على مساهمتها في مجال التنمية على مستوى الولاية، وأرجع السبب الرئيسي لعدم التنسيق والتشاور مع الأجهزة الداعمة والجهة المعنية (على مستوى مديرية الفلاحة ولاية سعيدة) وقدم لنا بعض الإحصائيات فيما يخص تجميع وإنتاج الحليب لفترة 2010-2014.

الجدول (23): تجميع الحليب الطازج على مستوى ولاية سعيدة.

الكمية المجمعة خلال سنة 2014 (ل)	الكمية المجمعة خلال سنة 2013 (ل)	الكمية المجمعة خلال سنة 2012 (ل)	الكمية المجمعة خلال سنة 2011 (ل)	الكمية المجمعة خلال سنة 2010 (ل)	القدرة السوية للحليب (ل)	الملبنة
9471674	7354568	6592371	4927515	3690134	60.000 ل/يوم	الديوان الوطني للحليب ومشتقاته (وحدة سعيدة)
360045	295432	2734	لا شيء		7000 ل/يوم	ملبنة الريف
00	00	00	لا شيء		5000 ل/يوم	ملبنة الطيب
9.831.719	7.650.000	6.595.105	المجموع			

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سعيدة.

تجميع الحليب الطازج على مستوى ولاية سعيدة شهد تحسنا ملحوظا، حيث قدر بحوالي 9831719 لتر لموسم 2014 مقارنة بالموسم الماضي (7650000 لتر) وهذا راجع إلى الزيادة في إنتاج حليب البقر الذي قدر بـ 26351200 لتر مقارنة بالموسم الماضي 12727460 لتر بسبب الارتفاع الملحوظ في عدد رؤوس البقر بنسبة 33% حيث قدر بـ 12230 رأس والفارق للكمية المجمعة قدر حوالي 2181832 لتر لكن مساهمة المستثمرين الحاصلين على دعم الأجهزة في تجميع الحليب لا يتجاوز 10% من إنتاج الحليب.

أما إنتاج اللحوم البيضاء والحمراء فنلاحظ تزايد في الإنتاج وهذا بسبب تزايد عدد المربين وعدد الرؤوس حيث بلغ إنتاج اللحوم الحمراء 90139 قنطار والبيضاء 25385 قنطار لا يساهم صغار المستثمرين إلا بـ 1% من الإنتاج .

وفي الأخير أشار رئيس المصلحة أن المستفيدين من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر نشاطهم محصور في المشاريع المخصصة للمأكثات بالبيت (إنتاج الكسكس).

2/ الزيارة الميدانية لمديرية العمران:

اثناء زيارتنا لمديرية السكن و العمران و القيام بمقابلة شخصية للسيد المدير بخصوص واقع المشاريع الممولة من قبل اجهزة الدعم لقطاع حيوي و حساس الا وهو قطاع البناء ومدى تجسيدها على ارض الواقع اوضح السيد المدير انه خلال الفترة الممتدة من 2010 الى 2014 تم التعامل مع المستثمرين الحاصلين على الدعم من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب غير ان نشاطهم محصورا فقط في انجاز الاعمال المتعلقة بإعادة اصلاح وترميم المؤسسات تم منح مشروع واحد في سنة 2010 و هو متعلق بإعادة اصلاح وترميم المؤسسات التربوية الخاصة بمتوسطات اولاد ابراهيم ليكتمل المشروع في سنة 2011 اما في سنة 2012 تم منح ثلاثه مشاريع واحد بدائرة يوب و الثاني بمولاي العربي اما التالبتدائرة عين الحجر و هاته المشاريع موجهة لغرض اعادة ترميم و اصلاح المدارس الابتدائية في سنة 2013 سجل ما يقارب 19 مشروع بينما في سنة 2014 كان هناك 12 مشروع و من بين هاته المشاريع اعادة ترميم واصلاح الاقامات الجامعية و طلاء بعض اجنحة الاقامة الجامعية ،بلغت تكلفة هاته المشاريع 37387798,46 دج.ومن الاحصائيات المقدمة تعتبر مشاركة المشاريع الممولة من قبل هاته الاجهزة قليلة خصوصا و انه لا توجد اي مشاريع ممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة او حتى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لصغر المبالغ الممنوحة من قبل هاته الاخيرة حسب تصريح السيد المدير. الجدول التالي يوضح ذلك:

- جدول (24): مقارنة الإحصائيات المقدمة من طرف الأجهزة الداعمة لقطاع البناء:

الإحصائيات المقدمة من قبل الأجهزة الداعمة	الإحصائيات المقدمة من قبل الأجهزة	الإحصائيات المقدمة من قبل قطاع البناء
CNAC	69	لا يوجد
ANSEJ	154	35
ANGEM	839	لا يوجد

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف مديرية السكن والعمران لولاية سعيدة.

ثانيا: الزيارة الميدانية إلى مديرية التشغيل لولاية سعيدة.

الجدول رقم (25): الحصيلة الإجمالية لنشاط الأجهزة الثلاثة.

الفترة	الجهاز	ANSEJ		CNAC		ANGEM		المجموع	
		المشاريع الممولة	المناصب المستحدثة	المشاريع الممولة	المناصب المستحدثة	المشاريع الممولة	المناصب المستحدثة	المشاريع الممولة	المناصب المستحدثة
2010		610	1223	113	193	446	471	1169	1887
2011		850	1242	132	237	1022	1607	2004	3086
2012		2100	2120	373	698	2041	3063	4514	5881
2013		1521	4563	151	294	714	787	2386	5644
2014		1563	4626	146	281	1811	1968	3483	3640

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مديرية التشغيل لولاية سعيدة.

التعليق:

من خلال الجدول يلاحظ أنه تم تسجيل ارتفاع إيجابي في استحداث مناصب العمل حيث انتقلت من 1887 سنة 2010 إلى 3640 سنة 2014 وذلك من خلال الاستثمار المصغر والمتعلق بإنشاء مؤسسات مصغرة عن طريق وكالة دعم وتشغيل الشباب ANSEJ والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.

فالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لسنة 2014 سجلت 1565 ملف تمت المصادقة على 1623 حين تم إيداع 1899 ملف على مستوى البنوك، مما مكن من تمويل 1563 مؤسسة مصغرة.

في حين أن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة قد سجل 319 ملف وتمت المصادقة على 159 ملف تم إيداع 217 ملف على مستوى البنوك مما مكن من تمويل 146 مؤسسة مصغرة.

أما الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فقد سجلت سنة 2014، 2183 ملف تمت المصادقة على 2118 ملف ليتم تمويل 1811 ملفا.

جدول رقم (26): تطور نسبة البطالة من 2010-2014.

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة البطالة	10,13	10,02	10	9,4	9,30

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مديرية التشغيل لولاية سعيدة.

التعليق:

بلغ مؤشر البطالة في ولاية سعيدة لسنة 2014، 9,30% (المعدل الوطني يقدر بـ 9,96%) منتقلا من 9,40% في سنة 2013 و 10,02% لسنة 2011 و 10,13% سنة 2010، ومن بين أهم الأسباب التي أدت إلى هذا الانخفاض المحسوس في نسبة البطالة، الدور الذي لعبته السلطات في مكافحة البطالة وترقية التشغيل من خلق مؤسسات مصغرة في إطار برنامج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) وكذا الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.

خاتمة الفصل:

وجدنا أن معظم المشاريع الممولة من طرف الوكالة ليس لها وجود على أرض الواقع وهذا ما أكدته الدراسة الميدانية التي قمنا بها من خلال ارتفاع نسب عدم سداد الديون على مستوى البنوك، كما أن الزيارات الميدانية لبعض القطاعات أثبتت المساهمة الضئيلة لهاته المشاريع في تحقيق التنمية المحلية رغم الإحصائيات المقدمة من طرف مديرية التشغيل للولاية التي تشير فيها إلى تناقص حجم البطالة وازدياد مناصب الشغل خلال الفترة 2010-2014.

الخاتمة

العامّة

في ضوء اتجاه السياسة الاقتصادية إلى تركيز الاهتمام بدرجة كبيرة على ضرورة النهوض بالتنمية الاقتصادية وبالتالي العمل على دفع وتشجيع الاستثمار، ودفع عجلة التنمية المحلية إلى الأمام، حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على ماهية الاستثمار وأهميته ومدى مساهمته في خلق مشاريع استثمارية تسمح باستحداث مناصب شغل ثم معرفة الدور الذي تلعبه الأجهزة الخاصة بدعم وتشجيع الاستثمار من خلال التطرق إلى ماهية هاته الأجهزة والشروط التي تعمل في إطارها وكذا المهام المنوطة بها ودعمنا دراستنا بالتطرق إلى حصيلة عمل الأجهزة الداعمة على مستوى ولاية سعيدة وأثر ذلك على بعض مؤشرات التنمية المحلية إلى أن توصلنا إلى أنه رغم الجهود المبذولة إلا أن النتائج المتحصل عليها تبقى غير مرضية على مستوى ولاية سعيدة فبالرغم من أن نشاط الأجهزة الداعمة يغطي كافة النشاطات و يفترض أنه يوفر كافة المستلزمات لإنشاء المؤسسات، إلا أن هذه الجهود جاءت بالفشل و هذا بسبب عدم وجود معظم هذه المشاريع على أرض الواقع مما انعكس سلبا على تحقيق ما تصبو اليه الدولة من تحقيق التنمية المحلية رغم الإحصائيات المقدمة من طرف مديرية التشغيل عن تناقص معدلات البطالة و تزايد مناصب الشغل.

النتائج المستخلصة:

من خلال الإحصائيات المقدمة سالفًا يتضح بأن هياكل الدعم الثلاثة تعرف إقبالا مرتفعًا، حيث أن عدد الملفات المقدمة للاستفادة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لسنة 2010-2014 بلغ 8588 ملفًا مقبولا للتمويل كان مرشحا لاستحداث 17552 منصب شغل، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مولت خلال نفس الفترة المذكورة انفا 6034 ملفًا مقدرة ان توفر 8095 منصب شغل .

أما الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة فقد بلغ عدد الملفات المقبولة للتمويل 909 ملفًا والتي كانت مقدرة أن توفر حوالي 1669 منصب شغل.

إلا أننا أردنا التأكد من وجود هذه المشاريع ومدى أثرها على تحقيق التنمية على مستوى ولاية سعيدة فقمنا بزيارة ميدانية فاكشفنا أن اغلب هذه المشاريع غير موجودة وهذا ما أكدته الدراسة على مستوى البنوك حيث وجدنا أن عدد كبير من الملفات الممولة سابقا لم يتم تسديد ما عليها وقد فاقت النسبة 50%، وهذا ما انعكس سلبا على مدى مساهمتها في تحقيق التنمية على مستوى الولاية حيث أكدت الدراسات الميدانية على مستوى بعض القطاعات.

الاقتراحات و التوصيات :

- إن أساليب و آليات الدعم المقدمة من طرف الدولة لتشجيع الاستثمار بالرغم من مساهمتها الفعالة في خلق (إنشاء) مشاريع وتفعيلها إلا أنها لا تزال بحاجة إلى تفعيلها وتطويرها أكثر.
- يجب محاكاة التجارب الناجحة في مجال الاستفادة من الدور الفعال لوسائل وأجهزة دعم المشاريع.
- ضرورة تكثيف السياسات الداعمة للمشاريع ووجود تنسيق بين مختلف الهيئات المتعاملة في هذا المجال (الأجهزة الداعمة البنوك، الأفراد، الجامعات، المعاهد، مراكز التكوين المهني).
- توجيه الاستثمارات بما يتماشى مع النسيج الوطني الكلي.
- وضع استراتيجيات قطاعية واضحة الأهداف وفق الأولويات التي تتطلبها كل قطاع وذلك من خلال سياسة طويلة المدى.
- التركيز على جانب الإعلام والتوجيه.
- العمل على تكوين أعوان الأجهزة الداعمة في مختلف مراحل المشروع : " الاستقبال، مبادئ دراسة وإنشاء المشاريع وجانب تسيير مؤسسات مصغرة.
- توجيه المشاريع الجديدة المنشأة في مختلف الفروع حسب خصوصية ومؤهلات كل منطقة وحاجيات التنمية فيها.
- العمل على تقليص مدة دراسة وتمويل المشروع من خلال تقليص الإجراءات الإدارية على مستوى الأجهزة الداعمة والبنوك.
- توسيع المعارض الدورية الداخلية والخارجية للمساهمة في تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة وكذا إنشاء وكالات متخصصة في التسويق لمساندة المؤسسات المنشأة لتوزيع منتجاتها.
- تقديم امتيازات إضافية للمشاريع التي توفر مناصب عمل دائمة أكثر.
- إعطاء الأولوية لخريجي الجامعات وأصحاب الشهادات.
- توسيع مجالات التكوين للمستفيدين من الأجهزة قبل تمويل مشاريعهم خاصة وأن العروض المفتوحة على مستوى مراكز ومعاهد التكوين المهني متعددة وفي مختلف التخصصات.
- إنشاء بنك خاص تابع للدولة يختص في تمويل المؤسسات الصغيرة المنشأة حديثا، وتفعيل فكرة البنوك الإسلامية التي من شأنها زيادة الإقبال على إنشاء المؤسسات الصغيرة خاصة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

آفاق البحث :

إن النتائج المتحصل عليها و خاصة في وجود خلل وتضارب في الأرقام و الإحصائيات المقدمة من طرف الهيئات الداعمة و بعض المديريات يدفع بنا للبحث مستقبلا إلى دراسة آليات و أدوات و أجهزة ضبط نسب البطالة على سبيل المثال.

قائمة المراجع

- ✍ أحمد حافظ الجعوني: التحليل الاقتصادي الكلي، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1974.
- ✍ آدم مهدي أحمد، الدليل لدراسة الجدوى الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
- ✍ جهاد فراس الطيلوني، "دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع"، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2011.
- ✍ حسين عمر، "مدخل إلى دراسة علم الاقتصاد والعولة"، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، سنة 2000.
- ✍ دريد كامل آل شبيب، "الاستثمار والتحليل الاستثماري"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- ✍ زين العابدين بن عبد الله بري، خصخصة المشروعات العامة منظور اقتصادي، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود الرياض، 2005.
- ✍ عبد المعطي رضا أرضيد، حسين علي خريوش، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار الزهران للنشر، الأردن، 1999.
- ✍ عاطف وليم اندراوس، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، 2006.
- ✍ عليق جاسم، "مدخل في تقييم المشروعات"، دار حامد للنشر والتوزيع، مصر، 1999.
- ✍ مؤيد الفضل، محمود العبيدي، "إدارة المشاريع، منهج كمي"، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
- ✍ أ.د/ علي لطفي - إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية - المؤتمر السنوي الثاني عشر - جامعة عين شمس - دار الضيافة - ديسمبر 2007م.
- ✍ د. علي الخطاب "إستراتيجية التخطيط للمشاريع الصغيرة" دار أسامة للنشر و التوزيع عمان الأردن الطبعة الأولى 2010.
- ✍ محمد مروان السمان، محمد زاهر محبك، أحمد زهير شامية، "مبادئ التحليل الاقتصادي -الجزئي والكلي- دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1998.
- ✍ محمد مطر، إدارة الاستثمارات، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، الأردن.

﴿ مروان شموط، كنجو عبود كنجو، " أسس الاستثمار "، الشركة العربية للتسويق والتوزيع
جامعة القدس، 2008.

﴿ هوشيار معروف كاكامولا، " الاستثمارات والأسواق المالية "، دار الصفاء للنشر والتوزيع،
الطبعة الأولى، عمان، 2003.

2- المذكرات :

﴿ سكات جلال و معاريف أحمد، " واقع آليات التمويل المشاريع الاستثمارية " مذكرة التخرج لنيل شهادة
ماستر في العلوم التجارية، تخصص إدارة المشاريع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة سعيدة،
2012-2013.

3- الملتقيات :

﴿ بن عاتق حنان، حجاوي توفيق، دور وكالات التشغيل في ترقية تشغيل الشباب و محاربة البطالة، دون
تاريخ، دراسة حالة معسكر.

﴿ مصطفى بلمقدم ومصطفى طويطي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية حكومية لامتنعاص
البطالة في الجزائر، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق
التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

﴿ زكرياء مسعودي، حميداتو صالح، زلاسي رياض، دور آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل
سياسية التشغيل بالجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات
الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة يومي 18 و 19 أبريل 2012.

4- القوانين والمراسيم:

﴿ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، الصادر يوم 11 سبتمبر 1996، المتضمن المرسوم
التنفيذي رقم 96-296 المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
﴿ النصوص التنظيمية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أكتوبر 1998 .

5- المنشورات والتقارير :

﴿ صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض، منشورة مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم
و تشغيل الشباب .

☞ تقرير الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، ضمان المستقبل، التمويل الثاني والثلاثي، وزارة التشغيل و الضمان الاجتماعي، الجزائر، 2011.

☞ تقرير مفصل حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

-6 المراجع باللغة الأجنبية:

1- Les Ouvrages :

☞ Abdallah boughaba, analyse des projets ,berti édition ,paris, 2000

2- Les revues :

☞ Agence national de gestion de micro crédit, lettre de l'agence, revue Bimestrielle N°1.

3- Les rapports :

☞ Kami abdelhamid, manuel de gestion des industriels, dar el khaldounia, Alger, 2005.

-7 مواقع الانترنت:

☞ <http://vista.maktoob log/doc/ptvkmaktoob>. Vu dans 30/01/2015.

☞ www.cnac.dz vu dans 20/01/2015.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالأساليب والسياسات التي تتبعها الدولة من أجل تشجيع و ترقية الاستثمار ، وتنبع أهمية الدراسة من ضرورة تفعيل دور هذه الهيئات وكذا إبراز المشروعات الصغيرة التي أضحت تلعب دورا هاما في الاقتصاديات العالمية المتقدمة والنامية، من حيث كونها أداة هامة لتحقيق التنمية الاقتصادية، فقد ساهمت هذه الأخيرة من خلال انتشارها الواسع في أغلب المجالات الاقتصادية وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، ولهذا سنحاول القيام بدراسة ميدانية لأهم المشاريع التي استفادت من الهيئات الداعمة في مدينة سعيدة من خلال حصيلة نتائج من سنة 2010 _2014، وما مدى تأثيرها على التنمية بولاية سعيدة .

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، التنمية، البطالة، المشاريع.

Résumé:

Cette étude vise à introduire des méthodes ainsi que le système politique de l'Etat vise à encourager et à promouvoir l'investissement.

L'importance de cette étude vise à activer le rôle de ces mécanismes et de mettre en avant le rôle des petit et des microprojets, qui jouent un rôle important dans Les économies mondiales et pays en voie de développement, grâce à sa la large en diffusionelle parèrent de réaliser développement Économique ainsi que le développement régional équilibré. Donc on va essayer de faire une étude sur le terrain des projets les plus importants Bénéficié de programmes des structures d'appui en la ville de Saida par les résultats des années 2010 jusqu'à l'année2014et plus réalisés sur le terrain et leur impact sur l'état de développement de Saida.

Motsclés: investissement, développement, Chômage, projets,.